جامعة آمحمد بوقرة بومرداس

كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الساحل الافريقي في عهد ماكرون

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص تعاون دولي

إعداد الطالب(ة) :

- **يونس نورة**

إشراف الأستاذة:

د. مداني ليلى

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
		أمحمد بوقرة بومرداس	رئيسا
		أمحمد بوقرة بومرداس	مشرفا و مقررا
		أمحمد بوقرة بومرداس	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021 – 2022

إهداء:

إلى الأم العزيزة ربيحة وأبي عبد الرزاق وأختي الغالية سامية وإلى اخوتي سيدعلي عزالدين عمر وأصدقائي الأعزاء أسماء، فائزة، يمينة، كريمة، سهام، زينة،أتمنى لهم التوفيق.

الشكر

الشكر لله عزوجل سبحانه وتعالى بحمده

اكملت هذه الدراسة

اتقدم بعظيم الشكر لكل من اعانني ويسر لي الطريق خاصة الاساتذة منهم الاستاذة الفاضلة

مداني ليلى

والى قسم العلوم السياسية بكلية الحقوق ببودواو

شكرا جزيلا

مقدمة

يعتبر الوجود الفرنسي في منطقة الساحل قديما إذ يرجع إلى العهود الاستعمارية أين كانت فرنسا تسيطر على مناطق في القارة لكن دول الساحل الإفريقي بقيت مرتبطة بالكيان الفرنسي من خلال مجموعة من الاتفاقيات الأمنية أبرمت بين فرنسا ودول عديدة في الساحل سمحت لفرنسا بالتدخل في شؤونها الداخلية وفق لمجموعة من الآليات تمكنها من تنفيذ سياستها واستراتيجيتها .

عانت فرنسا من تاثير تحولات على النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي على مكانتها الدولي عانت ة وهذه التحولات جعلتها الى تحديد واعادة صياغة سياسة الخارجية خاصة مع ظهور قوة وفواعل جديدة اصبحت تنافس فرنسا في الميدان الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي يمكننا تحديد اهداف الاهتمام الفرنسي

تكمن الميزة الاستراتيجية الساحل الإفريقي التي أعدها فرنسا كمنطقة نفوذ في موقعها الجغرافي الجيو بوليتيكي فهي تطل على كل من المحيط الأطلسي الذي لعب دورا مجددا في توازن القوى العظمى وذلك من خلال الاستراتيجية

إن تمسك فرنسا بأهمية هاته المنطقة واتخاذ منطلقا من أهم منطلقات بارتكاز استراتيجياتها الشاملة لمواجهة الدول الكبرى في عالم الجنوب سبيلا للحصول على مزيد من الموارد الطبيعية والثروات.وحماية مصالحها في إفريقيا ومنطقة الساحل خاصة قد أدى إلى تأجيج ظاهرة التنافس الدولي والصراع والنزاع حول منطقة الساحل الإفريقي التي محطة الأنظار القوى الكبرى كنا أدى ذلك إلى بروز قوة فاعلة تطمح لبسط نفسها وتأميم مصالحها كذلك في هاته المنطقة ومن هناك سيتم التركيز على الاستراتيجية الأمنية والدفاعية لمنطقة الساحل في عهد ماكرون والتطرق إلى المحددات وأدوات التي كان ينتهجها ماكرون في سياسته الخارجية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي .

اصبح الوضع الجيوساسي لمنطقة الساحل يشكل اهم منطقة عبور لمختلف التهديدات الامنية اصبح ملتذ للعديد من الاشكالات والجرائم الارهابية حيث ان منطقة الساحل في الالفية الاخيرة تعرف تهديدا حركيا سياسيا دوليا بسبب التهديدات الامنية التي عرفت انتشار ا واسعا في الوقت الراهن حيث ان منطقة الساحل مما تكتسبه من تفاعلات ترسم شكل نقطة تقطع بين مصالح القوى الاقليمية والدولية وما تحويه من مقومات التنافس الدولي القائم على اكتساب المزيد من الثروات والموارد

المحركة لعجلة الاقتصاد مما جعل من فرنسا تعجل وتكثف من سياستها في هذه المنطقة لاهميتها الجيواستراتيجية

1- إشكالية الدراسة:

شهدت منطقة الساحل الإفريقي تطورات أمنية خطيرة في السنوات الأخيرة مما أدى بفرنسا إلى ضرورة اتخاذ سياسة أمنية حذرة اتجاه دول المنطقة، وعليه تتمحور اشكالية الدراسة حول مدى قدرة فرنسا على تحقيق أهدافها الاستراتيجية في منطقة الساحل الإفريقي؟

وتتضمن هذه الاشكالية التساؤولات فرعية التالية:

أين تكمن أهمية منطقة الساحل الإفريقي؟

ما هي أدوات واستراتيجيات الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون اتجاه دول منطقة الساحل ؟

2- فرضية الدراسة:

تعد حماية المصالح الفرنسية في منطقة الساحل من أبرز الدوافع التي أدت على تغيير فرنسا لسياستها الأمنية اتجاه دول تلك المنطقة.

وتندرج ضمن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

- تتميز منطقة الساحل الإفريقي بموقع استراتيجي مهم زاد من اهتمام الدول الكبرى بالتواجد فيها والتنافس على استغلال مواردها.
- يرتبط نجاح المقاربة الجديدة للرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون بالتوافق الفرنسي على الاستراتيجية العسكرية في المنطقة.

3- أهمية الموضوع:

تكمن اهمية هذا الموضوع في دراسته لطبيعة التغيير الذي حدث في السياسة الخارجية الفرنسية منذ وصول الرئيس ايمانويل ماكرون وتوجهاته على مستوى السياسة الخارجية خاصة اتجاه دول منطقة الساحل. إذ أن أهم أولويات السياسة الخارجية لماكرون اتجاه الساحل الافريقي هو القضاء على الجماعات المتطرفة التابعة لتنظيم القاعدة وتوفير الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية وتحسبن

الاداء الاقتصادي والاهتمام بالقطاع الزراعي والصناعي عبر برامج تنموية من خلال منح افق جديدة للسكان بالحفاظ على المصالح الإقتصادية الفرنسية

4- اسباب اختيار الموضوع:

اسباب ذاتية:

تكمن الأسباب الذاتية لاختيار هذا الموضوع في كون منطقة الساحل الافريقي هي منطقة جوار للدول شمال افريقيا وتحديدا للجزائر ومن المهم ان تعرف المنطقة استقرارا سينعكس بصفة ايجابية على امننا الوطني والعكس صحيح، لذا فأي نجاح لبث الاستقرار كما تزعم السياسة الخارجية الفرنسية ستكون له اثار ايجابية ليس فقط على دول الساحل الافريقي بل حتى على الدول المجاورة لها بما في ذلك الجزائر.

تمثل منطقة الساحل الافريقي منطقة استراتيجية هامة في التقسيم الجيوسياسي للعالم كما تمثل العمق الجنوبي للجزائر ودائرة جيوسياسية من دوائر امنها الاقليمي الوضع الامني للساحل ينعكس بصفة مباشرة على الجزائر بحكم الجوار الجغرافي من خلال تحليلاتنا انه انتج وبالاحرى افرز تهديدات امنية كما سنتطرق اليها بالتفصيل والدراسة الارهاب والجريمة المنظمة وتجارة الاسلحة وظهور الجماعات المتطرفة التي تزرع الفتن وتزرع افكار تزعز استقرار المنطقة ما ادى الى تفاقم الاوضاع ما تمس الجوانب الاقتصادية والمجتمعية والامنية على حد سواء من اعقد الامثلة ازمة الطوارق ازمة فوق دولية تضم كل من جزائر النيجر شمال بوركينافسو ليبيا من اعقد التحديات الامنية التي يواجهها الامن القومي الجزائري

إن الجزائر بقدر امتلاكها وتحريكها لماكنة الديبلوماسية المقررة لعلاقات حسن الجوار وإطفاء النزاعات في مناطق الدول المجاورة ألا أن هشاشة البناء السياسي وشساعة منطقة الصراع صعب من مهمة احتواء وتطويق الاقتتالات المستمرة

الرغبة والميول الى دراسة الاستراتجية الديفاعية الامنية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الافريقي

اسباب موضوعية:

-اثراء المكتبة بمرجع حول السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل.

– الوقوف على مختلف الأزمات التي تعاني منها دول منطقة الساحل خاصة الامنية منها.

من خلال اختيارنا للموضوع فهو مهم جدا وله وزن ومثير للنقاش والجدل في الوسط السباسي حول سياسة فرنسا الذكية ومواقفها الدولية وتحدياتها للقوى الدولية اذا تحرص دائما على فرض وجودها والتنسيق والتعاون مع الطرف الاوروبي

حيث انه اردنا فهم والتدقيق في ابعد ومحددات السياسة الخارجية الفرنسية باعتبار هذه الاخيرة تتسم بالاستمرار والتغير في نفس الوقت بالتطرق الى توجهات ماكرون الجديدة في منطقة الساحل الافريقي

5– الاطار المفاهيمي:

- **منطقة الساحل الافريقي:** تتكون منطقة الساحل من موريتانيا ومالي وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو، من بين هذه البلدان تمتعت مالي دائما بموقع مركزي لأنها تقع استراتيجيا على مفترق طرق بين غرب إفريقيا الفرنسي السابق وشمال إفريقيا الفرنسية و هذه المنطقة هي التي تتمحور حولها دراستنا هذه.
- **ايمانويل ماكرون:** هو سياسي فرنسي ورئيس فرنسا حاليا، قبل توليه المنصب كان موظفاً مدنياً وصرافاً استثمارياً، درس الفلسفة في جامعة باريس نانتر، وحصل على ماجستير العلاقات العامة من سيانس بو، وتخرج من المدرسة الوطنية للادارة عام 2004. عمل كمفتش مالي في المفتشية العامة للمالية ثم أصبح صرافاً استثمارياً في روتشيلد إيه توقيع.

كان عضو في الحزب الاشتراكي من 2006 حتى 2009، عُين ماكرون نائب للسكرتير العام في حكومة فرانسوا أولاند الأولى عام 2012. عُين وزير للاقتصاد، الصناعة والشئون الرقمية في 2014 في حكومة فال الثانية، حيث عمل على تطبيق الإصلاحات التجارية. استقال في أغسطس 2016 للترشح في الانتخابات الرئاسية 2017. في نوفمبر 2016، أعلن ماكرون خوضه الانتخابات تحت منصة إلى الأمام!، الحركة السياسية الوسطية التي أسسها في أبريل 2016. أيديولوجياً، يعتبر ماكرون سياسياً وسطياً [1].

[1] مجلة المعرفة، ايمانويل ماكرون، www.marefa.org تاريخ الدخول 2022\06/21

كان ماكرون مؤهلاً لخوض الجولة الأولى من الانتخابات في 23 أبريل 2017 فاز في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في 7 مايو تبعاً للنتائج الأولية على مرشح الجبهة الوطنية (مارين لوبن)، وفي التاسعة والثلاثين من عمره، أصبح أصغر رئيساً في التاريخ الفرنسي وأصغر قائد دولة فرنسي بعد نابوليون

6- الاطار النظري:

اعتمدت الدراسة في تناولها لمختلف جوانب الموضوع على مجموعة من النظريات التي تساعد في تفسير الدور الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي ومن بينها نظرية الدور كنظرية اساسية تم الاعتماد عليها بشكل كبير من خلال هذه الدراسة

- **نظرية الدور**: لقد عرفها "هيلين برلمانHelen Perlman " "أنماط الشخص السلوكية المنظمة من حيث تأثرها بالمكانة التي يشغلها أو الوظائف التي يؤديها في علاقته بشخص واحد أو أكثر , ويتم اختيار وتشكيل تلك الانماط السلوكية من خلال عدة عوامل ديناميكية هي حاجات حاجات اجات ودوافع الشخص الشعورية واللاشعورية.

وهي ايضا تعرف بشكل عام باعتبارها "أفكار الشخص وتصوراته عن الالتزامات والتوقعات المتبادلة والقائمة من خلال العادات والأعراف والتقاليد في المكانة المعنية والوظائف التي يقوم بها

وهي تضم كذلك الاتفاق أو التعارض بين تصورات الشخص عن الالتزامات والتوقعات وتصورات

وعليه يمكن القول أن الدور ليس مجرد قرار أو سلوك أو هدف، بل يُعبر عن مجموعة من وظائف محورية تقوم بها الدولة في فترة زمنية معينة، وهذا يتطلب منها مراعاة تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، وهذا انطلاقا من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتمي (عظمى – كبرى – إقليمية – صغرى) و منه يتحدد توجهها هل إقليمي أو عالمي؟.

لعل مفهوم الدور من المنظور السياسي أخذ أبعاداً مختلفة بين الدور الوطني والسياسي الخارجي والدولي، فالدور الوطني يشمل أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار[1]

[1]موسوعة السياسية ، http// political encyclopédie org تاريخ الدخول 2022\06\21

واصفاً أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف، والدور السياسي الخارجي يرتبط بالسلوك السياسي الخارجي للدولة وينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وبالتالي جمود أو قصور إدراك صانعي السياسة الخارجية في تحديد الدور المطلوب في الوضع أو المكانة أو الاتجاه الذي يتطلبه، من الممكن أن يُحدث فجوةأو حالة من عدم التوازن بين القوة والدور دون تعديل أو تكييف، والذي يشكل تهديدا للنظام الدولي في حالة حدوث انقلاب مفاجئ فيما يتعلق بتوقعات الأمن مستقبلا

تُعد نظرية الدور من النظريات الجزئية في العلاقات الدولية والتي تختص بدراسة وتفسير السلوكيات الخارجية للدول، حيث يُوضح المفكر كال هولستي – Kal Holsti بأن الدول قد تتشابه في مصادر القوة لكنها تختلف في السلوكيات فلماذا هذا الاختلاف في السلوكيات؟.

في الحقيقة هناك ثلاثة متغيرات تفسيرية أساسية تعتمد عليها نظرية الدور في التفسير وهي:

مصادر الدور: والتي تتخذها كمتغيرات مستقلة في التفسير، ويقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من مقومات وإمكانيات مادية وغير مادية.

تصور الدور: وتتخذها كمتغيرات وسيطة، و التي تُعنى بتصورات وادراكات صناع القرار لأدوارهم سواءً كان إقليميا أو دوليا، فامتلاك الدولة لمقومات مادية أو غير مادية لا يعنى بالضرورة أنها سوف تُؤدي دور خارجي فعال، حيث يجب على صانع القرار أن تكون لديه خبرة وإرادة القيادة التي تتحدد من خلال الخصائص الشخصية التي يحوز عليها؛ فلهذه العوامل تأثير كبير في تحديد سلوك الدولة على المستوى الخارجي، فضلاً عن أنها قادرة على أن تلعب دوراً في عملية اتخاذ القرار، وفي التمييز بين سلوك الوحدة مع باقي الوحدات.

أداء الدور: وهي مخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكيات، والتي تُعد متغيرات تابعة، حيث تتحكم فيها درجة الفاعلية الأداء[1]

[1]موسوعة السياسية، مرجع سابق الذكر

وعليه فالدور يعتمد بالأساس على مدى رؤية وتصور صانع القرار لدوره – كمتغير وسيط، انطلاقاً من تقييمه لقدرات وإمكانيات دولته والتي يُطلق عليها كذلك "مؤهلات الدور" حيث لا يمكنها تخطي هذه الإمكانيات حتى لا يتآكل الأساس المادي للدور من جهة، ومدى قدرته على تهيئة البيئة الخارجية لقبول هذا الدور والتجاوب معه عندما يدخل مرحلة التنفيذ أي أداء الدور من جهة آخرى.

بمعنى آخر، على الدولة حتى يكون دورها فعالاً التعرف على طبيعة الظروف الخارجية المصاحبة لأداء هذا الدور، و مدى انعكاساتها سلباً أو إيجاباً على النتائج المحققة من هذا الأداء، كما يجب مراعاة حجم قدراتها التي تؤهلها لهذا الدور.

عند تحليلنا الممنهج بالتركيز على تأثير سلوك ايمانويل ماكرون على اداء السياسة الخارجية الفرنسية مع تحديد توجهات هذه الاخيرة بناء على ادراك الدور الذي يشكل بدوره خريطة طريق يتبعها صانع السياسة الخارجية في تعاطيه مع الملفات الخارجية.

التصورات والنسق العقائدي لماكرون تلعب دورا في تحديد وصياغة السياسة الخارجية الفرنسية خاصة ان افكار ماكرون تنادي بقيم العولمة والحرية الاقتصادية عبر تثبيت استراتيجية برغماتية نفعية تقوم على تثبيت المبادئ الليبرالية عبر تعاملات ماكرون الخارجية

يمكننا نحلل شخصية ماكرون ومدركاته العامة وتصوراته في السياسة الخارجية وعلاقته الصراعية مع الادارة الفرنسية لا سيما وزارة الخارجية عن طرق تاثير البنية النفسية وحياته النفسية عامل من عوامل تاثير على سلوكه الخارجي وممارسته السياسية السياسية وعلى العموم ان الرئيس شديد التماسك بهيبة الدولة فعظيم الايمان بدورها وكثرة اللجوء الرئيس ماكرون الى الديبلوماسية وتركيز السلطة بيده وفي يد الرئاسة، الرئيس ماكرون هو شخص مثقف اكثر منه تكنوقراط حيث رغبة ماكرون في طلب افكار وتصورات واستراتيجيات جديدة [1]

1 الموسوعة السياسة مرجع سابق الذكر

- **نظرية صناعة القرار:** هي الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها ، ولكن لا يجب أن يعني ذلك أن من يتخذ القرار توضع أمامه سلسلة من البدائل إذ أنه في السياسة الخارجية يكون عدد البدائل محدوداً . وبذلك فجوهر نظرية اتخاذ القرار هو " الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة.
- **تعريف نظرية صناعة القرار:** هناك من يعرفها بأنها :" الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة ، أي أن النظرية تعمل بين هذه المتغيرات ، ولكن لا تضع بالضرورة فرضيات تطلب من صانع القرار أن يعمل على أساساها ، وربما يكون من الأنسب اعتبار نظرية اتخاذ القرار من بين النظريات الجزئية بدلاً من اعتبارها نظرية كلية ، فهي تركز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل وبالتحديد على وحدات معينة خاصة باتخاذ القرار."

7- الاطار المنهجي:

- **منهج دراسة الحالة:** يتميز منهج دراسة الحالة عن غيره بكونه لا يحدد عينة ومجتمع للبحث، بل يختار حالة محددة لتناولها وفحصها بشكل دقيق، وتتم عملية اختيار الحالة للدراسة وفقًا لشروط محددة، للتوافق مع طبيعة الدراسة المختارة لها، وليس بشكل عشوائي ليس من شأنه أن يخدم أهداف الدراسة، إن منهج دراسة الحالة فريد بنوعه بشكل عام عن مناهج البحث العلمي الأخرى، ويلجأ إليه الباحثون في حالة الرغبة في الحصول على نتائج ومعلومات تفصيلية حول فئة محددة طريقة

يعد منهج دراسة الحالة من بين المناهج المتميزة والتي يستند عليها العديد من للباحتين خصوصا في العلوم الحقة وكذلك بالنسبة للعلوم الاجتماعية لدراسة الظواهر الاجتماعية والتربوية ، وهي طريقة للاستنتاج ، تنطلق من التشخيص إلى التقرير وسواء كانت الظاهرة معقدة أو بسيطة داخل زمن ومكان محددين [1] .

1 محمد تيسر ،منهج دراسة الحالة،مجلة العربية للعلوم والابحاث ، http//ajsr.com تاريخ الدخول ،25\12\2020

وتبعا لذلك ، تشكل دراسة الحالة وسيلة للتقييم والتقويم والمعالجة وتفادي المشكلات، لدى يتم تحبيذه من طرف الباحتين خاصة في المجال الصحي والتربوي والمشكلات التي تتطلب التدقيق والتحديد .

يمكن الاعتماد على منهج دراسة واستندت عليه في دراسة خصائص وادوات السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الساحل الافريقي عبر تحليلنا الاحداث

- **المنهج التاريخي:** يُعرف المنهج التاريخي في البحث العلمي على أنه: "الطريقة أو الأسلوب المستخدم في بلوغ المعارف والحقائق، وذلك عن طريق مُطالعة المعلومات أو البيانات التي دُوِّنت في الفترات الماضية، وتنقيحها ونقدها بحياد وبموضوعية؛ للتأكد من جودتها وصحتها، ثم إعادة بلورتها للتوصل إلى النتائج المقبولة، والمُدعمة بالقرائن والبراهين."

- مساهمات مهمة في معالجة المشكلات المستقبلية والحاضرة من خلال المعلومات السابقة، التي تساعد على التنبؤ بالمستقبل، فعندما تتكرر نفس المعطيات والمتغيرات المتلاحقة المتعلقة بالمشكلة التي تتم دراستها يمكن التنبؤ بما يحدث بالمستقبل.

- يساعد المنهج التاريخي الباحث العلمي على أن ينمي مداركه، ويوسع من معلوماته فهو يمده بكم كبير جداً من المعلومات التاريخية.

- له دور مهم في التعرف على ما جرى من أحداث في الماضي، ثمّ نقدها بطريقة علمية بناءة، تظهر ما تحمله هذه الأحداث من سلبيات أو إيجابيات، مع توضيح وجهة نظر الباحث العلمي في هذه الأحداث.

فهو المنهج المعتمد في موضوعنا هذا عبر تقديم دلائل وبراهين ووقائع واحداث مرتبة ومتسلسلة لا تخلو من الترتيب الزمني المتمثل في التواجد التاريخي الفرنسي في الساحل الافريقي فهو قديم جدا لذا فرضت وجوده عبر الحفاظ على المصالح الإقتصادية في المنطقة عب انتهاج سياسة توسعية في مستعمراتها القديمة[1]

[1]محمد تيسر ،مرجع سابق الذكر

يعرف المنهج التاريخي بأنه المنهج الذي يقوم بإحياء الأحداث التي حصلت في الزمن الماضي ، وذلك من خلال جمع البيانات المطلوبة ، وتحليلها ، والتأكد من صحتها

وبعد أن يتم كل ذلك يقوم الباحث بعرضها بشكل دقيق ليصل إلى البراهين التي تظهر نتائج علمية واضحة ، ويتبع الباحث أثناء جمعه للمعلومات أسس علمية ومنهجية دقيقة ، بحيث يتمكن الباحث من فهم الأمور التي تجري في الوقت الحالي بناء على الأحداث التي جرت في الزمن الماضي ، وبالتالي يتمكن من استشراف المستقبل .

كما يعرف بأنه البحث الذي يصل ويصف ويسجل الأحداث التي وقعت في الزمن الماضي، ويقوم بدراستها وتحليلها وفق مجموعة من الأسس المنهجية، وذلك من أجل فهم الواقع بناء على ضوء الماضي، فالأحداث التي حدثت في الزمن الماضي سوف تتكرر بطريقة مشابهة في عصرنا الحالي مع اختلاف الأدوات، وبالتالي فإن الماضي يعطينا صورة عن الأمور التي من الممكن أن تحدث في عصرنا الحالي أو في المستقبل.

8- تقسيم الدراسة:

قمنا بتناول موضوع السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الافريقي من فصلين الفصل الاول الاهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل الافريقي نبدأ بتمهيد لهذا الفصل المبحث الاول الواقع الجيوسياسي للساحل الافريقي تم تقسيمه الى مطلبين المطلب الاول المفهوم او الموقع الجغرافي للساحل الافريقي بحكم انه غني بثروات وموارد نفطبية ومعدنية اما المطلب الثاني نتطرق الى الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لمنطقة الساحل اما المبحث الثاني يتكون من مطلبين المعضلة الامنية للساحل الافريقي اي نتطرق الى بمفهوم الازمات الامنية التي تعيشها المنطقة وهشاشة نظامها السياسي ببروز فئات وجماعات متطرفة تخلق التوتر وانعدام الامن والاستقرار ما انعكس على جميع الجوانب من بينها ضعف الاداء الاقتصادي والاجتماعي وانتشار الجريمة المنظمة والافات الاجتماعية والفقر والتهميش اما المطلب الاول الارهاب اما المطلب الثاني دولة التوراق ثم استنتاجات الفصل الاول.

الفصل الثاني المقاربة الامنية لمنطقة الساحل الافريقي في عهد الرئيس الحالي ايمانويل ماكرون وينقسم الفصل الى مبحث الاول مكانة الساحل الافريقي واهميته بالنسبة لفرنسا اما

المطلب الاول السياق التاريخي للتواجد الفرنسي في الساحل الافريقي المطلب الثاني المصالح الفرنسية اتجاه الساحل الافريقي المبحث الاول الاستراتيجية الامنية الديفاعية الفرنسية الى مطلبين المطلب الاول التدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي امالمطلب الثاني تقييم السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الساحل الافريقي في عهد ماكرون.

الفصل الأول:

الأهمية الجيو-استرتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

تمهيد:

منطقة الساحل الافريقي من ابرز واهم المناطق الجغرافية التيالتي تستحوذ اهتمامات الدول الكبرى من بينها فرنسا هناك مجموعة الدوافع التي تدفع الدول بالاهتمام بالمنطقة اهميةالموقع الجغرافي والثروات الطبيعية جعلت فرنساتحرص على التواجد بالساحل الافريقي لضمان أمن مصالحهاالاقتصادية بهذه الدول.

منطقة الساحل الافريقي تواجه جملة من التحديات الامنية من بينها الهجرة الغير الشرعية تعد من أكبر المعضلات الاجتماعية لما لها من تأثير على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول وأصبحت تؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة خاصة أن الهجرة الغير الشرعية تؤثر على الأمن والتنمية بالساحل الأفريقي وكذلك الجريمة المنظمة وظاهرة الإرهاب العابر للحدود لما له من أثر واضح على زيادة التوترات الأمنية مثل الجريمة المنظمة وظاهرة الإرهاب العابر للحدود لما له من أثر واضح على زيادة التوترات الأمنية مثال على ذلك تعد أزمة التوارق من أعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي لدول الساحل الإفريقي.

بالنظر للمكانة المهمة التي يحتلها الساحل الإفريقي في المنظومة الدولية فإن الكل معني بانتهاج سياسيات تنموية رائدة بهدف التقليل من التهديدات التي تعيق بناء شامل وتنمية مستدامة.

المبحث الأول : الواقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي

تمهيد:

تعد منطقة الساحل الإفريقي إحدى أهم المجالات الجيوسياسية في العالم، والتي جعلت منها محل أطماع القوى الكبرى والمتنافسة نظرا لما تتميز به من موقع استراتيجي مهم، فضلا عن الثروات النفطية والغازية، وما تتمتع به دول الساحل من موارد معدنية هذا ما جعلها محط اهتمام القوى الكبرى وساحة لتنافس الفواعل الدولية وصولا للنفط في إفريقيا..

تشهد منطقة الساحل الأفريقي مجموعة من الأزمات المتعددة الأبعاد في شكل نزاعات حدودية، حركات انفصالية و تطرفية، تمردات، انقلابات عسكرية و محاولات لتغيير الأنظمة و انتشار للجماعات المسلحة و أشكال الجريمة المنظمة، لتقع المنطقة في مأزق أمني الأمر الذي أنتج تهديدات داخلية للوحدات المشكلة للمنطقة امتدت رقعتها الجغرافية و تجاوزت حدودها الوطنية، لتصبح المنطقة أكثر خطرا بتهديدات غير مستقرة تمتاز بشدة ديناميتها وسرعة انتشارها، لتتدهور البيئة الأمنية في الساحل بسبب مجموعة من العوامل التركيبية ذات البعد الداخلي بسبب المبنى الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي والأمني الهش آخذة بعدها الإقليمي و التداخل الجيوبوليتيكي للنزاعات، ما يجعل الساحل حزاما منتجا للصراعات التي تتميز في مجملها بعدم اليقين ممتدة على كامل عرض القارة الإفريقية

تعاني دول الساحل من عدة أزمات معظم دولها ضعيفة وهشة والمتمثلة في سوء التسيير في استعمال السلطة فهي عبارة عن مؤشرات ودوافع جعلت من منطقة الساحل بيئة خصبة لتكوين الجماعات المسلحة المتمثلة في تنظيم القاعدة في الساحل بالإضافة إلى انتشار الحروب الأهلية ذات الطابع العرقي مثال على ذلك الحرب في مالي سنة 2012 تنظيمات متطرفة (جماعة أنصار الدين، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا)

- إن فرنسا قادت الحرب في مالي، فيما بات يعرف سرفال التي أعادت سيطرة الجيش والدولة المالية على كافة أراضيها.[1]

على الرغم من النجاح النسبي لعملية سرفال فإنها أفضت إلى التنسيق بين التنظيمات الجهادية لاسيما بين داعش والقاعدة حيث أن المنطقة أصبحت تعج بالسلاح.

فبالرغم من وجود قوات فرنسية وأمريكية في مالي مازال الصراع إلى حد الآن فقد فاقمت الأزمة في أي لحظة تنفجر قنابل موقوتة فتصبح فتصبح حرب أهلية وعرقية.

عند الإنتقال والحديث عن النيجر فهي من أضعف وأكثر البلدان في العالم تركيزا على جماعات بوكو حرام فالكمرون هي الآخر يشهد قلاقل من نوع مغاير لكنها لا تقل خطورة عن دول الجوار.

نيجريا تعرف أعلى معدلات الفساد من خلال سيطرتها على مفاصل الدولة العميقة.

موريتانيا تعاني من هشاشة في البنى تعيش أزمة وجودية قد تعصف بالسلام الهش الظاهري التي تتمتع به البلاد والمتمثل في مطالب الشرائح الهشة والضعيفة وتعسف السلطات من جهة.[2]

منطقة الساحل تعرف إنتشار أكثر من 50 مليون قطعة سلاح في المنطقة نتجت عن الثورات أهمها الثورة الليبية فكل من مالي والتشاد أصبحت ملجأ ومنتج ومصدر ومستورد للجماعات الإرهابية المسلحة.

فشساعة مساحة دول الساحل مما مكن ذلك من اختراقها من قبل جماعات تهريب المخدرات والسلاح والتجارة به وتوغل الجماعات الإرهابية شمال مالي فسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية مما جعلها أرضية لنشاط الجماعات المسلحة والإرهابية كذلك عوامل أخرى دفعت بالتنظيمات الإرهابية تفرق نشاط مكثف في المنطقة من خلال القوى الخارجية وكثرة تدخلهما في هذه المناطق من أجل تحقيق مصالحهما الإستراتيجية في المنطقة وعدم وجود تنسيق أمني بين دول الساحل ونقص التمويل المالي مما جعلها تفتقر للموارد اللازمة مما أدى بالساحل الإفريقي إلى انهياره تماما.[3]

---

[1] لعلى بعيو، السياسة الخارجية اتجاه الساحل الإفريقي ، دراسة حالة مالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016 ص55

[2] لعلى بعية، مرجع سابق الذكر ص 56-57

[3] لعلى بعيو، مرجع ساق الذكر، ص 58

المطلب الأول: المفهوم الجغرافي والاصطلاحي

أولا: المفهوم الاصطلاحي لمنطقة الساحل الإفريقي:

للساحل تسميات عديدة أطلقت على المنطقة لتعبر عن المنطقة عن وضعيات وحدود جغرافية إختلفت باختلاف وجودها عبر الأزمنة والمدلول الحضاري الذي نتج هذا المصطلح

عرفت منطقة الساحل تسميات عديدة منها: الصحراء الكبرى، السهل الإفريقي

ثانيا: منطقة الساحل من الناحية الجغرافية:

– يلعب المحدد الجغرافي دورا هاما في أهمية المنطقة حيث أنه يمثل الساحل الإفريقي شريط إستراتيجي رابط بين أمريكا اللاتينية والقارة الأسيوية عبر البحر الأحمر والخليج.[1]

والساحل الإفريقي منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات مما أهلها لتكون جسرا بين الحضارات الإفريقية والعربية فاعتبار أنها منطقة محورية بتداخلها مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولا إلى البحر الأحمر.[2]

المطلب الثاني: الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني للساحل الافريقي

يتناول هذا المطلب مجموعة من المعطيات السياسية والاقتصادية وحتى الأمنية التي تميز منطقة الساحل الافريقي والتي يمكن التطرق اليها من خلال ما يلي:

أولا: الواقع الاقتصادي لدول الساحل الإفريقي:

تعاني منطق الساحل الإفريقي من اختلالات اقتصادية وفساد سياسي واقتصادي ومن ضعف وهشاشة في أنظمة هذه الدول حيث أن معظم هذه الدول من الفئات الأقل نموا فهي تعاني من ديون خارجية كبيرة حسب إحصائيات مجموعة البنك الإفريقي للتنمية والإتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا حجم الديون لبوركينا فاسو حوالي 1751 مليون دولار، 2134 مليون دولار ومالي 1863 مليون دولار والسودان 34360 مليون دولار حسب الإحصائيات الأخيرة وقدر الناتج المحلي لكل من

[1] سمير قلاع الضروس، منطقة الساحل وأهميتها الإستراتيجية، دراسة جيوسياسية المجلة الأكاديمية للعلوم السياسية متحص عليه https : www .ddc.atetv/nos.cents إطلع عليه 2022

[2] دليلة نذير، الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي، دراسة حالة مالي (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014–2015 ص 21–22

المغرب والجزائر وتونس أعلى بـ 11 مرة من الناتج المحلي الإجمالي لكل من تشاد وموريتانيا ومالي والنيجر

يشكل النفط حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي لدول الساحل باستثناء ليبيا والجزائر.

– تعد منطقة الساحل من المناطق ذات الأهمية الاقتصادية تزخر بثروات المعدنية من الذهب واليورانيو، الفوسفات حيث لها مميزات وخصائص فهي غنية بالثروة النفطية. التشاد تصدر بما يقارب 200 ألف برميل يوميا.

تعتبر مالي ثالث منتج إفريقي للذهب بعد جنوب إفريقيا وغانا.[1] حتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا

النيجر مصدرة لليورانيوم في العالم وتعتبر نيجيريا أكبر دولة مصدرة للنفط، حيث تمثل موريتانيا مخزونا هاما من الحديد لصناعة الصلب في أوروبا تحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8،7 % من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من إحتياجات الإتحاد الأوروبي كما تشير الدراسات أن تشاد، موريتانيا والنيجر يمثلون ثروة بترولية، تعد منطقة الساحل الإفريقي منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء ويمد على مسافة 4128 كم بإمكانيات سنوية قد تصل إلى 30 مليار متر مكعب ينطلق من وراي في نيجيريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر ويمنح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي.

هي ما جعل القوى الكبر من الصين، الولايات المتحدة الأمريكية تتسابق عليها من أجل تنفيذ برامجها فدول الساحل الإفريقي تتمتع بموارد خاصة حيث أصبح التنافس حول أخذ النصيب الأكبر منها وتأمين التزود بالطاقة بات إنشغالا لمختلف القوى الدولية التقليدية الصاعدة خاصة أن ثروات في يدي سلطة مركزية هشة وضعيفة.

– تعتبر أهم ثلاث قطاعات ذات أهمية كبيرة للنمو وخلق الوظائف هي الصناعات الزراعية والنقل والخدمات اللوجستية والبنية التحتية الرقمية، فالزراعة تعد قطاع اقتصادي حيوي في غرب

[1] سالي محمد فريد، 2021/09/18 الساحل والصحراء ما بين الإمكانيات اقتصادية وفرص الاستثمار الجاذبة وبين إنتشار ظاهرة الإرهاب تم الاطلاع عليه في 2022/02/23 رابط الموقع info.phqrostudies.com

إفريقيا إذ تساهم بنسبة 35 % من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة وتوظف 60% من الأيدي العاملة النشطة في دول الساحل ويتزايد العائد حتى عام 2040.[1]

إن دول الساحل الإفريقي تعاني من أزمات إقتصادية وذلك لأسباب ومعوقات منها غياب سياسات تنظيمية واضحة ومشتقة وضعف البنية التحتية هو أحد الأسباب المهمة في هذا المجال ونقص العمالة الماهرة ذات المستوى العالي التي هي من قائمة التحديات التي تؤثر سلبا على الاستثمار.

إن دول الساحل تعاني من تبعية اقتصادية والمتمثلة في مخاطر التوجه الروسي نحو الساحل للاستحواذ على الموارد والثروات تسعى موسكو إلى تأسيس شركات اقتصادية وتجارية مع دول الساحل تهدف الحصول على فرص تجارية واستثمارية قابلة للاستمرار في المنطقة مثل مشروعات الطاقة وتطوير الطاقة النووية وبيع الأسلحة الروسية ويشكل الاستثمار الروسي في قطاعات النفط، الغاز، الطاقة النووية نقطة قوة للنفوذ الاقتصاد الروسي في المنطقة وتسعى موسكو إلى الحصول على الموارد الطاقوية من دول المنطقة الغنية مثل الكاميرون، التشاد، نيجيريا، بوركينا فاسو تستورد بعض الموارد المعدنية مثل الماس من إفريقيا الوسطى، البوكيست من غينيا والبلانش من زيمبابوي كما تتوسع الشركات الروسية في الاستثمار بقطاع الثروات المعدنية مثل الذهب في دل غينيا، بوركينا فاسو، مالي، تشهد بعض الشركات الفرنسية، الروسية تنافسا في بعض المجالات فهناك تنافس قوي بين شركة الروسية للطاقة النووية ونظيرتها الفرنسية Avenda للحصول على مزيد من العقود والإمتيازات في دول المنطقة[2]

الولايات المتحدة تسعى عبر السيطرة على النفط الإفريقي في إحكام سيطرتها على مخزون النفط العالمي مما يسهل عليها في التحكم على إقتصاديات الدول الكبرى المنافسة لها خصوصا الصين والإتحاد الأوروبي.

كذلك الصين بفضل الاستثمارات الضخمة من خلال اكتسابها لسوق التنقيب يمتاز المدى الصيني بكونه امتياز براغماتي اقتصادي بحث يخلق في الغالب من أي تبعات سياسية وهو ما يفضله حكام القارة.

---

[1] سالي محمد فريد، المرجع نفسه.

[2] سالي، محمد فريد، مرجع سابق الذكر.

– إن دول الساحل على مر التاريخ مركز للمبادلات والتجارة أصبحت ممرا لتجارة السلاح والمخدرات والمهاجرون حيث يستفيدون من الدعم الذي تقدمه ليبيا بالإضافة إلى إنفلاتها من دفع الحقوق هذا الاقتصاد يطرح تحديات فعلية ويعتبر ديناميكية التعاون بين شبكات التهريب المنشرة بين غرب إفريقيا وشمال إفريقيا هي الشاهد على اندماج اقتصادي لجهتي الصحراء يمكن القول أن دول الساحل أن تعكف على تقوية رأس المال البشري لديها وأن تكون هذه المهمة الهينة وإن كانت الخبرة تبين أنها مهمة ممكنة في حال توافر استثمار مستدام وتنسيق وثيق، ونهج شامل، إن نمو الاقتصادي قادر على إحداث تحولات في المجتمعات وتعزيز الرخاء وتمكين المواطنين من النجاح والازدهار ولكن حتى يعود النمو الاقتصادي بالنفع على أفقر أفراد المجتمع يجب أن يصاحبه خلق وظائف أكثر وأفضل، هو أحد السبل الرئيسية للخروج من دائرة الفقر ولا يزال خلق الوظائف من أهم الأولويات الإنمائية لدول الساحل وتحديا جسيما.[1]

ثانيا: الواقع السياسي والاجتماعي حاليا لمنطقة الساحل:

يعاني الساحل الإفريقي من أزمات ومشاكل سياسية حاليا وهذا راجع إلى عوامل عديدة منها ضعف مؤسسات وما خلفته الحقبة الحقبة الاستعمارية من تشويهات حيث تمركزت السلطة في أيدي الحزب الواحد بالإضافة إلى عوامل تقليدية بما فيها التنوع اللغوي والديني والعرقي والإثني وما أنتجته من صراعات تاريخية متواصلة سعيا لبسط السيطرة والنفوذ بين القبائل المستوطنة في المنطقة

– عامل البيئة: الذي أدخل المنطقة في صراعات لا متناهية إحتكار منابيع الماء مما أصبحت المناطق الفقيرة تفتقر لأدنى شروط الحياة وهو الماء.

– انتشار الفساد السلطوي والسطو على أموال الدولة فالعوامل السياسية ترتبط بظاهرة الدولة الوطنية واللاعدالة في توزيع الثروات لإستنادها على الانتماء الإثني.

– فشلت الكثير من الدول في تحقيق المساوات في الحقوق والواجبات

[1] سالي، محمد فريد، مرج سابق الذكر.

– انتشار مظاهر الحياة القبلية الذي يغلب عليها الولاء للقبيلة هذا ما سبب وما أدى لإنتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسسي ما يؤدي إلى استجابة بناء آليات الوقاية وحل النزاعات الداخلية ذات الفعالية والمصداقية[1]

ثالثا: الواقع الأمني للساحل الإفريقي حاليا:

يعتبر الساحل الإفريقي من المناطق التي عدة تفاعلات ذات طبيعة صراعية مما جعل المنطقة منبعا لمختلف التهديدات الأمنية فالساحل الإفريقي لا يخلو من النزاعات بمختلف أشكالها الإثنية والعرقية وحتى الدينية وذلك نتيجة عوامل تهدد المنطقة والمتمثلة في الفساد الذي تعرفه الأنظمة السياسية والأحزاب التي أنتجت وأفرزت سلبية كالانقلابات العسكرية وغياب الشفافية بالإضافة إلى طبيعة المناخ وما نتج عنه موجات جفاف كذلك فشل الدولة السياسي والاقتصادي وفشلها في خلق نظام يضمن المساواة للمجتمع وانتشار الأوبئة والكوارث الإنسانية الناتجة عن الحروب الداخلية مما جعل المنطقة في حالة اضطراب وعدم استقرار. [2]

الإرهاب:*

ينتشر في منطقة الساحل الإفريقي مجموعات إرهابية تتشابك مع بعضها البعض وترتبط، ارتباطا وظيفيا ويعتبر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أكبر وأخطر تنظيم في المنطقة له علاقة بحركة التوحيد وبتنظيم بوكو حرام في نيجيريا وحركة الشباب الإسلامي في الصومال أصبح الإرهابفي منطقة الساحل الإفريقي لما يسمى بدوامة الإرهاب. [3]

حيث أن منطقة الساحل الإفريقي تعاني من هشاشة وغياب الدولة وضعف مؤسساتها نتيجة التنظيمات الإرهابية خصوصا شمال مالي مقر لها، حيث نسجت شبكة من العلاقات مع تجار السلاح والمخدرات المنتشرة خاصة على حدود مالي والنيجر وموريتانيا وليبيا.

---

[1] إسماعيل زيطاري و آخرون، مرجع سابق، ص 29

[2] أسماء سولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية 2010، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011، ص 82

[3] ياسمين ح، الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2016، ص 44

حيث أصبحت المناطق الحدودية مهما لشتى أنواع التجارة غير المشروعة حيث أن الجزائر سعت للعب دور وسيط للسلام بين الدول المجاورة والحركات السياسية المتمردة فيها تجنبا لإحتوائها من طرف الجماعات الإرهابية.

حيث أن التنظيمات الإرهابية استغلت الأوضاع المزرية في منطقة الساحل الإفريقي ممن خلال ارتفاع معدلات الفقر وحالة الفراغ السياسي حيث تطورت الظاهرة الإرهابية من إرهاب محلي إلى إرهاب إقليمي دولي أو الإرهاب العابر للحدود.

تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: يعد من أقدم التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي للدعوى والقتال فالقاعدة هي القوة المسيطرة في مدينيا على المنطقة بحكم معرفتها للتضاريس حصول تنظيم القاعدة على أسلحة متطورة عبارة عن صواريخ بإمكانها إسقاط طائرات على ارتفاع 11000 مترا تحصلت عليها بفعل الأزمة الليبية التي مكنت من تدفق كبير للسلاح ووصوله إلى التنظيمات الإرهابية.[1]

قيام القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بعدة عمليات من اختطاف الرهائن وتهريب العربات والسجائر والمخدرات والأسلحة، من أهم مبادئ وأولويات تنظيم القاعدة في منطقة الساحل:

البحث عن شرعية في شمال إفريقيا وتوسيع النشاط في التوغل في دول الساحل تخطيط لإقامة قاعدة خلفية كبيرة للإرهاب في الساحل الإفريقي من خلال التدفق العالي للسلاح من الصومال إلى مناطق نشاط القاعدة

حيث عرفت منطقة الساحل الإفريقي فرض السلاح وعودة المرتزقة بخبرة قتالية عالية مما عزز قوة التنظيم القاعدة الذي يتعاون مع جماعة بوكو حرام

الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي:

من أهم أسباب انتشار هذه الظاهرة نتيجة طبيعة المجتمعات المفككة إثنيا وقبائليا وعرقيا مثل : الاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدمات الإثنية وحتى القبلية في التشاد.

[1] ياسمين ح، مرجع سابق، ص 32، 33.

دول الساحل الإفريقي ليس لها نظام حماية متجانس ضعف هذه الدول على مراقبة حدودها كذلك تشهد الساحل الإفريقي تنامي خطير لظاهرة تجارة المخدرات التي تعرف نموا وتفاقما سريعا خاصة بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور المخدرات الصلبة مثل الهروين، الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى غرب إفريقيا ثم الساحل الإفريقي والغرب العربي فأوروبا.[1]

قد عرفت الساحل الإفريقي تنامي الظاهرة الإرهابية مما أنتج أزمات داخلية ذات تركيبة معقدة يصعب التحكم فيها ومراقبتها مثل أزمة التوارق، مالي، النيجر والإضطرابات العرقية والصدمات الإثنية والقبلية

حيث أنه انتج الفوضى وغياب سلطة الدولة ينتشر التهريب وتسود سلطة الخارجين عن القانون التي التفت حولهم عصابات مسلحة كبرى تنشط في المنطقة مثل عصابة حمادو في شمال النيجر أرير وتشير تقارير أمنية أن عائدات مهربي السجائر والمخدرات عبر الصحراء الكبرى مرورا بشمال مالي يجنون سنويا مليار دولار أو أكثر يحصلون منها الإرهابيين وأفراد العصابة المسلحة وتحصل على الأسلحة التي تأتي من التشاد والتي تشهد صراعات مسلحة من الكونغو، أوغاندا، مينيا، الصومال مرورا بالبلدان الإفريقية.

قد شهدت مالي حال من الفوضى بين منطقة الشمال والحكومة المالية بحيث استغلت حركة المتمردين والجماعات الإرهابية الوضع مما دفع بفرنسا أن تتدخل عسكريا[2].

أما بخصوص النيجر التي كانت في وقت مضى مصدر الخطر الرئيسي على الاستقرار الذي يأتي من حركات التوارق وليس الجماعات الإرهابية أو بالأحرى تنظيم القاعدة وقد تعامل الرئيس ممدوتاني الذي تولى منصبه عام 1999، مع المتمردين التوارق من خلال القمع العسكري أولا، من خلال الحوار السياسي برعاية ليبيا إلا أن القاعدة في المغرب الإسلامي باتت تشكل تهديد أمنيا كبيرا في البلاد ديسمبر 2008، عندما اختطفت كتيبة ابوزيد التي تتوق إلى إقتطاع منطقة خاصة بهاوأكد من مؤهلات بلمختار اثنين من الرعايا الكنديين المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى النيجر ومساعده أفرج عن إثنين بعد أربعة أشهر لكن عمليات الخطف هذه أدت إلى فتح حقبة من المواجهة بين القاعدة في المغرب الإسلامي وبين قوات الأمن النيجيرية ، إزداد الوضع سوء في النيجر خلال شتاء

[1] المرجع نفسه، ص 34، 35.

[2] إدريس عطية، الإرهاب كمصدر جدي لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي، جامعة تبسة ص89

2009-2010 حيث عزم تانجا على البقاء في السلطة بعد إنتهاء فترة ولايته على الرغم من الإجماع الدولي ضد هذه الخطوة وقد استولت الزمرة العسكرية على السلطة في فيفري 2010.عينت محمد داندا لقيادة حكومة انتقالية تعهدت بإعادة العملية الديموقراطية في المستقبل القريب، تواصل وحدات الجيش الإشتباك مع مقاتلي القاعدة في شمال النيجر حيث اختطف مواطن فرنسي أفريل 2010.

قد استهدف اعتداء انتحار سيارة مفخخة تبنتها حركة التوحيد سقوط نحو عشرين قتيلا معظمهم عسكريين في شمال النيجر وهو أول إعتداء من هذا النوع في تاريخ البلد الفقير جذا والواقع في منطقة الساحل جنوب الصحراء الذي ساهم منذ بداية 2013 في العمليات العسكرية المجاورة في مالي مع القوات الفرنسية والإفريقية ضد جماعات إسلامية مسلحة تبنت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا هي من البين الجماعات المسلحة التي احتلت شمال مالي 2012 قبل أن تطرد منه جانفي 2013 وأعلن المتحدث باسم الجماعة بفضل الله قمنا بعمليتين ضد أعداء إسلام النيجر وسنواصل الهجمات على فرنسا وكل الدول التي تقف مع فرنسا ضد الإسلام في الحرب في شمال مالي.[1]

من أكبر إنعكاسات الظاهرة الإرهابية على منطقة الساحل زيادة حدة التنافس الدولي على المنطقة بما في ذلك تنامي تطلعات الإستراتيجية الأمريكية الفرنسية اتجاه المنطقة حيث أصبح الإرهاب ذريعة التدخل الخارجي في سيادة الدول الساحلية حيث أنه من ترتيبات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي بذل الجهود الذاتية والإستراتيجية الدولية برز في السنوات القليلة الماضية اهتمام واضح بمنطقة الساحل الإفريقي وتمثل هذا الاهتمام في البرامج والمناورات العسكرية المختلفة التي تقام في هذه المنطقة التي يضعف فيها الوجود الحكومي الرسمي إلى حد أنها أضحت ملاذا آمنا لعدد من الجماعات الجهادية الهاربة إليها وبالخصوص من الجزائر شمال إفريقيا شهدت معارك بين حركات االتوارق المتمردة وحكومات المالي والنيجر.

صارت منطقة الساحل مجالا لدراسات عديدة أنتجت كما كبيرا من المعلومات بعد أن كانت هذه المعلومات عن المنطقة شحيحة ومحدودة وتفيد خلاصة هذه المعلومات أن منطقة الساحل تحولت إلى مكان لتفريغ الإرهاب.[2]، انظر الخريطة المرفقة للوضع الامني بمنطقة الساحل الافريقي.

[1] إدريس عطية، مرجع سابق الذكر، ص90.

[2] إدريس عطية، مرجع سابق الذكر، ص92

الخريطة المرفقة للوضع الامني بمنطقة الساحل الافريقي

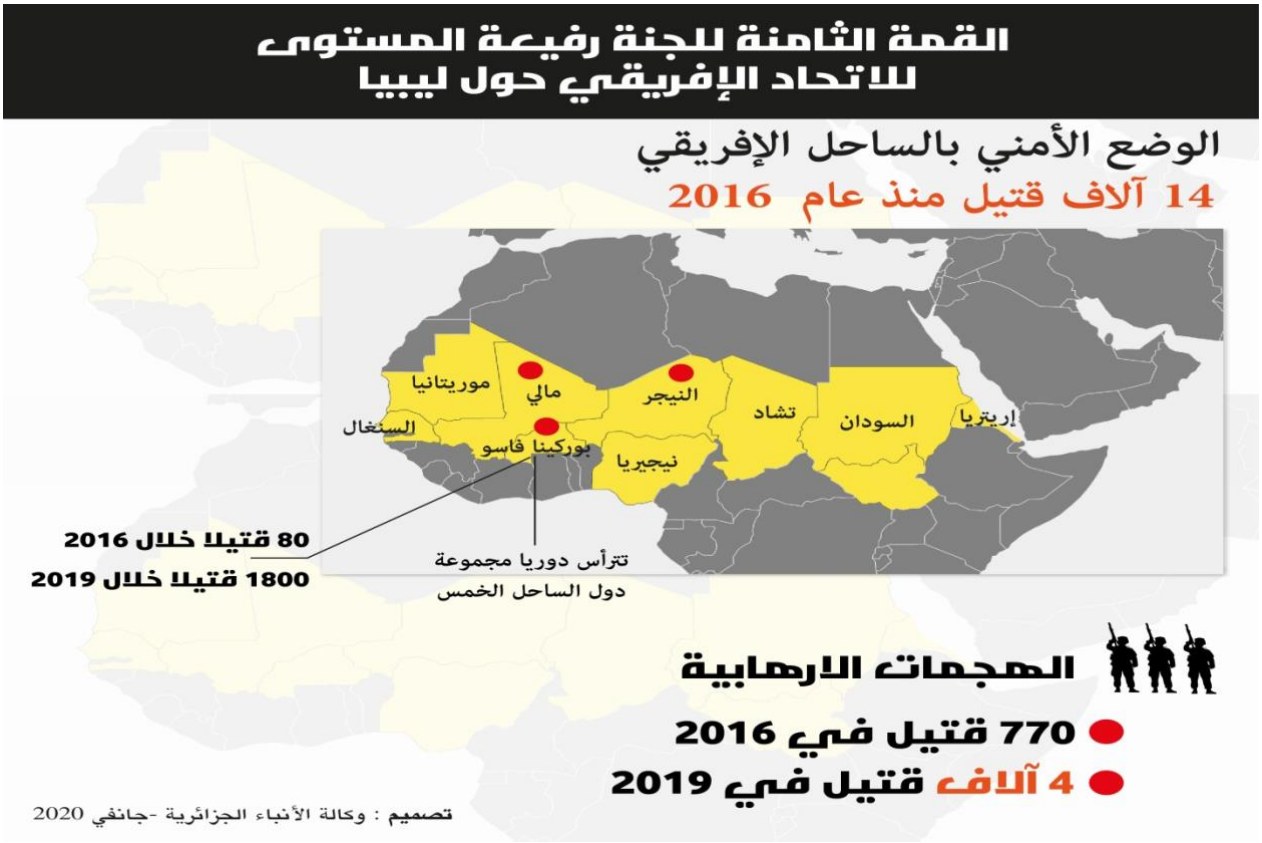

تزايد وتيرة الهجمات الإرهابية عشية انعقاد قمة مجموعة دول الساحل،

https://www.aps.dz/ar/monde/82284-2020-01-12-14-15-30

المبحث الثاني: المعضلة الامنية للساحل الافريقي

تظهر منطقة الساحل الافريقي اكبر المناطق التي تعيش الانفلات الامني حيث نزاعات الساحل الافريقي مزيج من عوامل جغرافية واقتصادية وسياسية مما ستدعي مناقشة مسالة اللامن من جانب عامل الى ربطه بالقيمة جيوسياسية للصحراء من جانبها الاقليمي والاضطرابات السياسية الناتجة عن فشل الدلة في السيطرة على اراضيها مما انتج مشكلة امنية متعددة حيث صعب من مهمة السلطات المركزية للدول الساحل في فرض السيطرة لعدم امتلاكها من القدر اللعب دور بسط الادارة الامنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بسبب ثقافة الحكم الراشد نستنتج ان منطقة لا تعرف هدوء بنسبة حتى بصفة نسبية نزاعات متنوعة بين الدول سواء حول مسالة الحدود او مسائل داخلية لتشكيل النزاعات خريطة الاستقرار وهنا ثلاث انواع من النزاعات النزاعات حول المجال السياسي يتميز كون

هذا الطابع التاريخي تتميز بامدها الطول تنتسب حول اما المجال الجغرافي والمطالبة بإعادة تحديد الخريطة الاقليمية او تغيير سياسية اقليمية داخل الدول نزاعات عبر على انتماءات اجتماعية منها حروب التوارق المتكررة شمال مالي والنيجر نتيجة مطالبهم التي تنادي بالاستقلال.

المطلب الأول: الإرهاب في الساحل الإفريقي

تشهد منطقة الساحل الإفريقي تهديدات لاحتمالية عديدة أثرت على أمن واستقرار شعوب المنطقة والتي منها جماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية المختلفة مما زاد تفاقمها وخطورتها هو التعاون والتنسيق والتحالف الموجود بينهما في ظل الفشل الدول التي يميز دول المنطقة وعجزها على مراقبة حدودها الشاسعة وهو ما يجعلها ملاذا آمنا وبيئة ملائمة تستحكم فيها وتتنامى مثل هذه التهديدات.

إن ما يزيد حالة اللاأمن هو ظاهرة الإنتشار للإرهاب والجريمة معا مقابل ضعف المقاربة الميدانية الممارسة للحكومة المحلية وهذا ما استدعى استجابة غربية عسكرية مثلت دافعا جديدا أمام هذه العوامل التهديدية الجديدة وخصوص الإرهاب. [1]

ان القلق المتزايد من المنظر الإرهابي في منطقة الساحل وأجزاء أخرى من إفريقيا بدأ سنة 2001 وقد اتضح أن مع تصعيد الهجمات العنيفة من قبل الجماعات المسلحة المتطرفة عبر الوطنية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، جماعة بوكو حرام أنصار الشريعة حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا جماعة المرابطون حركة الشباب الصومالية تنظيم الدولة الإسلامية داعش في ليبيا وهدفهم المعلن هو إقامة الخلافة الإسلامية بمفهومها الخاص حيث أصبح ارتباط هذه الجماعات المتطرفة واضح ومتزايد رسميا وغير رسميا في تحالف مقدس مع الحركات التي تشاطرها الرأي فضلا عن تحالف غربي مبني على الإتجار والخطف والتطرف العنيف نجد شبكات الإرهابية العابرة للحدود تتوسع من عدم الاستقرار من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر ما يزيد من ترابط وتدفق المجندين

[1] خالد بشكيف، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي الإرهاب والجريمة المنظمة، أبحاث قانونية وسياسية، العدد 6 جوان 2018، ص 217

بشكل كبير من النقاط الساخنة في الشرق الوسط خصوصا سوريا والعراق إلى منطقة الساحل الإفريقي وهو ما يشكل تهديدا كبيرا لشعوب والدول المنظمة ككل[1] .

المطلب الثاني: دولة التوارق

هناك عدة إختلافات حول التوارق فإن خلدون إعتبر أن أصولهم عربية نزحوا من جنوبي الجزيرة العربية منذ عهود قديمة قبل الفتح الإسلامي وأكد ابن خلدون أن قبائل صنهاجة البربرية هم أجداد التوارق وقد كانت تعيش أقصى جنوب المغرب العربي ثم انتشرت أفرادها في الصحراء الكبرى.

إن التوارق هم أجداد المرابطون الذين حكموا المغرب وعملوا على تأثير سقوط الأندلس وعلى نشر الإسلام في كثير مناطق غرب السودان، عاش التوارق متنقلين في الصحراء الكبرى دون حواجز بينهم غير الحدود الدولية الحديثة فرقتهم بين دول عديدة فأصبح أكثر من نصف مليون منهم يعيشون في جمهورية النيجر ومالي، وما يفوق عن أربعين ألفا في الجزائر ومثلهم في ليبيا نحو مائة وخمسين ألف ومازال يعيشون فوق أراضي صحراوية تزيد مساحتها عن مليون ومئتي ألف كم[2] ولا تكاد تقف في وجههم أي حدود وحواجز.

يتوزع التوارق على خمس دول إفريقية النيجر، مالي، بوركينا فاسو، ليبيا، الجزائر.[2]

التوارق هوية هلامية غير واضحة المعالم لا تتوفر على رصيد تراكمي من التراث الثقافي المكتوب خاصة لتشكيل وحماية الذاكرة الاجتماعية. يبلغ عدد التوارق 1،5 مليون نسمة منهم 25 ألف في الجزائر يتوزعون بالدرجة الأولى في النيجر ومالي وثم ليبيا وبوركينا فاسو والعرب في هذا الشأن 500 ألف نسمة في الجزائر.

إن منطقة انتشار التوارق من البؤر الجغرافية السياسية البالغة الحساسية أمنيا فهي تعتبر من أعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري فل يعتبر حضورها حضورا خطيرا منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات أكبر. لقد شعرت الجزائر بنوع من التهديد خاصة بعد أن قام الرئيس الليبي السابق معمر القذافي بإنشاء معسكرات تدريب التوارق وتشجيعه لظهور حركة طارقية مستقلة بل وحتى

[1] خالد بكشيف، مرجع سابق الذكر، ص 218

[2] رتيبة برباش، مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 09 ديسمبر 2017، ص243-244

دولة مستقلة لهم وذلك وسيلة منه لتوسيع نفوذه في المنطقة على حساب منافسيه خصوصا الجزائر ما زاد من المخاوف الأمنية الجزائرية من التوارق وتهديداتهم من تداعيات الحرب الأهلية الليبية هو عودة الجماعات التارقية في كل من مالي النيجر في أوت 2011. في ظل الواقع الإنقسامي للتوارق وصراعاتهم مع السلطة المركزية لكل من مالي والنيجر[1] ما أدى إلى توتر إقليمي بين البلد امستقبل الجزائر والبلدان الأصلية للاجئين (مالي–نيجر) انفلات أمن وفتح جبهة جنوبية للقتال.

بدأ تمرن التوارق في الستينات وتطور بشكل فعال خلال التسعينات وتطور بشكل فعال.

لقد كانت منطقة الساحل منذ فترة طويلة الشغل الشاغل للحكومة الجزائية لأسباب متعددة حيث كانت الجزائر قلقة جدا إزاء تطور الأحداث في شمال مالي في أعقاب سقوط نظام القذافي بليبيا رغم تشتت التوارق في المنطقة إلى أنها بقيت بعض الروابط تجمعهم نظرا لحركت الإنتجاع الموسمية في أنحاء دول المنطقة اعترفت الحكومة الجزائرية بحقوق التوارق أواخر الستينات تشعرت بالإستياء من تصرفات القذافي الذي سمح بإنشاء معسكرات تدريب التوارق، لقد نجحت الجزائر ومنذ الستينات في دمج التوارق في العملية السياسية من خلال تحسين ظروفهم المعيشية الأقلية الطارقية الكائنة بالجنوب الجزائري امتازت بالهدوء والإستقرار نتيجة للعلاقات الجيدة التي تربطها بالنظام السياسي الجزائري خلافا لما تعرضت له الأقلية التارقية الكائنة بمالي والنيجر إلى الإقصاء والتهميش من طرف حكومتها[2]

حيث أن المملكة المغربية تسعى إلى تحريض توارق الجزائر ضد النظام السياسي حتى تتخلى الجزائر عن القضية الصحراوية أما فرنسا تبحث عن أي فرصة ممكنة للتشويش على الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع الطرفي في كل من مالي والنيجر.

إن الدبلوماسية الجزائرية سعت على إيجاد حلول سلمية في قضية التوارق، كان التمرد الأول للتوارق في دولة مالي 1954–1964 قد حسم فيه واستخدم فيه الخيار العسكري بفضل دعم المباشر في كل من المغرب والجزائر فإن هذه التمردات ارتأت فيه الدولة الجزائرية الجلوس إلى طاولة المفاوضات والبحث عن الحلول جذرية والمتمثل في إتفاق بين الحكومة المركزية وبين المتمردين التوارق عرفت باتفاق تمنراست 1991، اتفاق تمنراست حيز التنفيذ عقب عملية التوقيع مباشرة إلا أنه

[1] رتيبة برباش، مرجع سابق الذكر، ص246–247

[2] رتيبة برباش، مرجع سابق الذكر، ص 256

لم يسلم من العديد من الإنتقادات خاصة من بعض السياسيين الماليين الذين يرون في أن السياسة الجزائرية منحازة لجماعة التوارق على حساب الدولة المالية فاتفاق تمنراست والذي تم برعاية جزائرية من بين أهم بنوده خروج الجيش المالي من بعض المناطق المجودة في شمال مالي هذه المناطق تعتبر معاقل رئيسية لحركات التمرد في البلاد وهو ما أعطى لهم الحرية الكاملة في إدارة هذه المناطق في غياب الدولة المركزية[1]، قد خرجوا منتصرين من هذه المعركة تعتبر ورقة ضغط أو تشجيعا للتمرد في حالة تجاهل مطالبهم مستقبلا وبالنظر للتحفظات المذكورة سابقا على اتفاق تمنراست الذي بقي هشا نظرا لمحاباة طرف على آخر.

نستنتج ان مشكلة التوارق هي لاتزال قائمة بسبب استمرار تواجدها وانعدام حلول جذرية توافقية بين كل الجهات والحركات الانفصالية التي خلقت أزمات متعددة في المنطقة بحثا عن إقامة كيان طارقي موحد يحظى بجميع حقوقه.

من جهة أخرى إن ولاء الجماعات الطارقية لقبيلتهم وانتمائهم العرقي الإثني والاجتماعي ساهم في انتشار الأزمة بسرعة وصعب مهمة إيجاد حلول لها.

إنه مؤكد بالرغم من فعالية الوساطة الجزائرية لتسوية الوضع في المنطقة والتي استخدمت فيها كل الوسائل الكفيلة بإيجاد حلول ترضي جميع الأطراف إلا أنها لم تتوصل إلى إيجاد حل نهائي للصراع الموجود في المنطقة[2] مشكلة الطوارق لاتزال قائمة بسبب استمرار أسباب تواجدهما وانعدام حلول جذرية توافقية بين كل جماعات التمرد والحركات الانفصالية التي خلقت أزمات متعددة في المنطقة بحثا عن إقامة كيان طوارقي موحدا يحظى بجميع حقوقه، من جهة أخرى نؤكد أن ولاء الجماعات الطارقية لقبيلتهم وانتمائهم العرقي الإثني والاجتماعي ساهم في انتشار الأزمة بسرعة وصعب مهمة إيجاد حلول لها.

كما تؤكد من فعالية الوساطة الجزائرية لتسوية الوضع في المنطقة والتي استخدمت فيها كل الوسائل الكفيلة لإيجاد حلول ترضي جميع الأطراف إلى أن تتوصل إلى إيجاد حل نهائي للصراع الموجود في المنطقة[3]

---

[1] رتيبة برباش، مرجع نفسه، ص 260-261

[2] رتيبة برباش، مرجع سابق الذكر، ص 262-263

[3] رتيبة ربباش، نفسه، ص 265

الاستنتاجات:

شكلت منطقة الساحل محل اهتمام من طرف القوى الكبرى نظرا لكونها تتمتع بثروات وموارد نفطية حيث أصبحت محل تنافس الدول الكبرى ولعل من الأسباب التي جعلت هذه الدول تعاني من أزمات مزمنة نتيجة الاستعمار والتدخل الأجنبي المستمر مما ادى إلى ضعف وهشاشة تلك الدول مما أفرز عدم الاستقرار السياسي والأمني وانتشار الفقر والمشاكل الاجتماعية وعجز مالي وتجاري، وهما ما دفع بفرنسا بالتواجد في الساحل بحجة حماية ومكافحة الإرهاب وفي ذات الوقت تحقيق مصالحها الاستراتيجية.

الفصل الثاني:

المقاربة الأمنية لإيمانويل ماكرون في منطقة الساحل الإفريقي

تمهيد:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي الجيوستراتيجية التي جعلت منها محل أطماع القوى الكبرى المتنافسة نظرا لما تتميز به من موقع استراتيجي مهم بالإضافة للثروات النفطية والغازية وما تتوفر به دول الساحل من موارد معدنية خاصة مالي والنيجر وموريتانيا والجزائر، وهذا ما يجعلها اهتمام القوى الكبرى وساحة تنافس القوافل الدولية وصولا للنفط في إفريقيا كما تشهد هذه المنطقة حالة من الإنهيار والإنفلات الأمني بسبب ما تعيشه دول الساحل من أزمات داخلية وصراعات وقبلية التي غالبا ما تؤدي إلى غياب مفهوم الدولة وحالة الإنكماش الأمني والإقتصادي وما ينتج من أزمة الهوية بالإضافة إلى التحديات الجديدة كالهجرة والجريمة المنظمة التي باتت تشكل تهديدات أمنية للمنطقة عموما حيث سوف نقدم في هذا الفصل الاستراتيجية الأمنية والدفاعية لفرنسا وماكرون في منطقة الساحل الإفريقي وتدريب الإتحاد الأوروبي لقوات الأمن في الساحل وأنشطة التنمية من البدائل الاستراتيجية الراهنة والفاشلة في تحقيق الاستقرار في الساحل من خلال ضرورة أن تعيد فرنسا توجيه نهجها نحو إعطاء الأولوية للحكم خاصة عبر تهيأته توترات بين المجتمعات مع بعضها وبين المجتمعات والدولة في المناطق الريفية التي تستعملها الجماعات المتطرفة.

من خلال تحسين أداء الحكومات في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وعلى الجهات الخارجية خلق حوافز كحكومات الساحل للإصلاح لا سيما عن طريق تشديد المالية العامة.

حيث أن مشاكل دول الساحل التي تنامت فقط لتغيير طبيعة الصراع واتساع نطاقه الجغرافي تشطب نهجا أكثر دقة.

تظل منطقة الساحل ذات أهمية كبيرة بالنسبة للسياسة الفرنسية فهي إحدى المناطق الاستراتيجية التي تمتلك العديد من المقومات الجازية لاهتمامات القوى الدولية الطامحة للمزيد من النفوذ والهيمنة والاستفادة من الثروات التي تتمتع بها دول الساحل في ضوء اهتمام فرنسا بالمنطقة والنابع من أهميتها الجيوستراتيجية واعتبارات أخرى عديدة والمساعي الفرنسية نحو تعظيم مصالحها الحيوية هناك.

ترتبط فرنسا ارتباطا وثيقا بمنطقة الساحل لا سيما أنها تمتلك شبكة من المصالح الحيوية في المنطقة على المستويات السياسية الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية والأمنية 1

المطلب الأول: السياق التاريخي للتواجد الفرنسي في منطقة الساحل

تمثل فرنسا اللاعب الأجنبي الأهم في منطقة الساحل بالرغم من الفاتورة المالية والسياسية والأمنية التي تدفعها باريس جزاء دورها في أزمات الساحل إلا أنها قررت سير قدما إلى مزيد من ترسيخ وجودها في المنطقة، تنفق فرنسا حوالي 700 يورو سنويا على أنشطتها العسكرية والأمنية في منطقة الساحل ودفعت مؤخرا بحوالي 600 جندي إلى المنطقة ليرتفع عدد جنودها إلى 4500 جندي يتمركزون أساسا في مالي والنيجر وبوركينافاسو ضمن استراتيجية متعددة المعالم تشمل أبعادا عسكرية وسياسية وأخرى تنموية انتقلت فرنسا من عملية سرفال المحدودة إلى نطاق أوسع عبر قوات برفان التي تشمل دائرتها منطقة الساحل في شكل عام مع التركيز على مثلث اللهيب مالي، النيجر، بوركينافاسو، مع بداية 2020 تتجه فرنسا إلى إطلاق الجيل الثالث من عملياتها العسكرية في مالي والذي سيحمل اسم تاكوبا وتسعى من خلاله إلى حضور عسكري تكاملي مع الجيش المالي المنهك إلى أقصى درجة، وتنطلق باريس في مقاربتها اتجاه الساحل من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، وتتوزع هذه الشراكة وفق جانبها الفرنسي[1] على جملة من المحاور حيث تمثل برفان الجانب العسكري من المشروع الفرنسي إضافة إلى شق دبلوماسي هدفه تعزيز التواصل أو الوصاية على قرار ديبلوماسي وسياسي لحكومة المنطقة، إضافة إلى جانب تنموي برزة مشاريع تتجاوز 800 مشروع وسبق تمويل مالي يناهز مليار أورو مع إطلاقها لمشروع شراكة دينار تتجه باريس إلى تغلغل أكثر في كل تفاصيل الشأن الاقتصادي والسياسي والأمني في المنطقة محاربة للإرهاب ونص بتجارة الأسلحة والتنقيب التقليدي عن المعادن النفيسة ومحاربة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال ضمن شراكة غير متكافئة وسياسة لا تحظى بتأييد شعبي واسع.

ليس من التوقع أن تغادر فرنسا منطقة الساحل (التشاد) إلى أسباب متعددة منها إن خسارة فرنسا لمنطقة الساحل تعني خسارة هائلة في موازين السياسة والاقتصاد والأمن وسقوط جزء كبير من تاريخ وواقع هيمنة فرنسا على إفريقيا أن روافد العنف في منطقة الساحل لا تزال مستمرة وقائمة وتقتات

[1] محمد سالم ولد محمد، بين الاستعمار والاستنزاف والاستيلاب، أي مستقبل للنفوذ الفرنسي في إفريقيا، موقع الجزيرة للدراسات، 14 نوفمبر 2021، تاريخ الدخول: 20 -05 2022، http://studies.aljaazeera.net

من انتشار حجم الفقر والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية وضعف الديمقراطية المحلية، زيادة على ما يوفره التاريخ من تناقضات عرقية وصراعات اجتماعية وتمنحه جغرافيا الساحل فرصة للانتشار وتمدد وتكوين بؤر صراع ومساحات عنف البقاء لحماية الأنظمة رغم أن للوجود الفرنسي لم يحقق أهدافه في أبعاد شبح الإرهاب إلا أنه بات ضرورة أيضا للأنظمة الضعيفة في الساحل حيث أن استئصال القوات الدولية يعني بالضرورة انهيار تلك الأنظمة تحت نهب الإرهاب[1].

المطلب الثاني: المصالح الفرنسية في منطقة الساحل والصحراء

لطالما شكلت منطقة الساحل الإفريقي مركز اهتمام محوري بالنسبة لفرنسا لكنها ظلت ولوقت طويل مهمشة من طرف القوى الدولية الأخرى رغم أنه بعد 11 سبتمبر 2001 ظهر اهتمام دولي متزايد لهذه المنطقة ما أفرز واقعا جديدا أصبح يهدد ويشكل تهديد متعاظم للمصالح الفرنسية التي ظلت ولفترة طويلة مجال للنفوذ الفرنسي منذ العهد الكولونيالي.

وتتمتع منطقة الساحل بجملة من المزايا والخصائص التي جلها على غاية من الاهتمام خاصة في الجانب الجيواستراتيجي والجيواقتصادي ما جعلها محل أطماع أطراف دولية عديدة بدأت تعزز وجودها ونفوذها بشكل ممنهج[2] خاصة من طرف الولايات المتحدة والصين اللتان توغلتا في المنطقة من خلال استراتيجيات متنوعة ما أصبح يهدد الدور التقليدي لفرنسا في الساحل وفي إفريقيا عامة.

على الرغم من أن فرنسا ليس لديها مصالح اقتصادية مباشرة في مالي ، إلا أنها متورطة في البلدان المجاورة. على سبيل المثال ، تحصل فرنسا على اليورانيوم من النيجر لمحطاتها النووية ، بينما تحصل الشركة الفرنسية البلجيكية توتال على ثلث نفطها من دول خليج غينيا. البنوك الفرنسية بما في ذلك Société Générale و BNP–Parisbas أو شركات مثل Bouygues و Balloré و Orange SA و Eiffage لها وجود في المنطقة. بصرف النظر عن حماية مواطنيها البالغ عددهم 6000 في مالي ، تحرص فرنسا على الحفاظ على سيطرتها على المعادن الاستراتيجية الرئيسية في منطقة الساحل حيث الحدود مليئة بالثغرات والحدود غير موجودة، كما أن البنوك الفرنسية بما في ذلك

[1] محمد سالم ولد محمد، مرجع سابق، ص97

[2] فاطمة الزهراء بويدة، "التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة سطائر المتوسط (تصدر إلكترونيا) جوان 2016، . WWW.ASJP.CERIST.DZ تم مراجعته بتاريخ 2022/05/10 على الساعة 14:00.

Société Générale و BNP-Parisbas أو شركات مثل Bouygues و Balloré و Orange SA و Eiffage لها وجود في المنطقة[1].

إذ تعتبر منطقة الساحل الإفريقي ساحة للتنافس بين المصالح الفرنسية الأوروبية والمصالح الأمريكية خاصة أن المنطقة أصبحت من أكثر المناطق الواعدة لاستخراج النفط من نيجيريا وخليج غينيا إلى التشاد ولقد كانت المنافسة في بدايتها على مصادر وأسواق النفط ثم اشتدت بعدها على أسعار النفط في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة السباقة إلى البحث عن البنية الاسترادية هي الأكثر تنويعا في العالم، إن فرنسا وأوروبا هي الأخرى أصبحت تبحث بدائل آمنة مستقرة في محاولة الإفلات من السيطرة الأمريكية على موارد الطاقة العالمية وعلى معابر الإمدادات.

تعرف فرنسا بانتهاج طرف يغلب عليها الطابع الديبلوماسي بأغلب الأحيان في أشكاله الكلاسيكية ففي القمم الفرنسية الإفريقية المشتركة إلى الشبكة الديبلوماسية والدور العسكري كذلك في دعم عمليات حفظ السلام والإستقرار فضلا عن البعد الثقافي لازال حاضرا في أجندة السياسة الفرنسية الخارجية اتجاه الساحل فهي تسعى للحفاظ على نفوذها في الساحل من أجل مواجهة النفوذ الأمريكي.[2]

المصالح الإستراتيجية من ناحية أخرى ان الساحل يعد منطقة معقدة على المستويين الجيوسياسي والجيو أمني فقد لعبت الجغرافيا والتنوع الإثني وشكل الدولة في هذه المنطقة وكذلك تنوع التهديدات الأمنية دورا في زعزعة دول الإقليم ونشوب أزمات مستعصية إن التحديات التي تواجهها في الساحل عديدة لكن تعد المنافسة الدولية أخطرها ففرنسا تواجه منافسين أساسيين الولايات المتحدة والصين فعلى المستوى الأمني والعسكري تشتد المنافسة الأمريكية وعلى المستوى تدخل الصين بثقلها الاقتصادي في مناطق نفوذها ما جعل فرنسا تتجه أحيانا نحو التعاون وتوزيع الأدوار مع الولايات المتحدة من أجل مجابهة المد الاقتصادي الصيني، ان العامل النفطي ومصادر الطاقة الأخرى هي السبب وراء الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل الإفريقية فالتهديدات الإرهابية ما هي إلا مبرر لسياسات التدخلات الأجنبية الدولية في شؤون الدول الإفريقية من أجل حماية وتوسع مصالح الطاقوية للقوى

[1] RAJEN HARSHÉ, Macron's Africa Policy: Situating Jihadist threat in Mali and the Sahel region, MAY 16 2022
https://www.orfonline.org/expert-speak/macrons-africa-policy-situating-jihadist-threat-in-mali-and-the-sahel-region/

[2] فاطمة الزهراء بويدة، مرجع سابق.

الدولية الكبرى خصوصا بعد الاكتشافات النفطية الجديدة في الساحل وخليج غينيا.[1] مايجعل هذه الأخيرة مقصدا مهما للشركات النفط الدولية، ان ازدياد المنافسة الدولية على منطقة الساحل تبين اشتداد المخاطر على الدول والشعوب الإفريقية من خلال تشجيع الأنظمة الإفريقية على الإعتماد على الريع النفطي بدلا من اتباع سياسات تنموية ترتقي بحياة الفرد وهو ما سيؤدي إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة وعدم توزيع العادل للثروة ما سيخلق مزيد من الصراعات محلية وحروب أهلية التي تهدد استقرار الداخلي بتلك البلدان.[2]

منذ عام 2017 ، حاول ماكرون صياغة سياسة فرنسا تجاه إفريقيا من خلال التأكيد على حقيقة أن فرنسا تطمح إلى الانخراط في شراكات استراتيجية مع الدول الأفريقية ، أكثر من مجرد روابط تعتمد على المهيمن. ووصف الاستعمار الفرنسي بالبربرية بحق وجريمة ضد الإنسانية. لمصادقة الأفارقة ، اعترف ماكرون في مايو 2021 ، أثناء اعتذاره عن الدور الفرنسي في الإبادة الجماعية في رواندا ، بأن فرنسا فشلت في التصرف عندما أدت الإبادة الجماعية في رواندا إلى خسارة أكثر من 800 ألف شخص في عام 1994. كما أعرب ماكرون عن رغبته في الإصلاح. ولكن لا يتم تفكيك الفرنك الوسط أفريقي. من حيث الجوهر ، حتى لو حصلت المستعمرات السابقة على السيادة السياسية ، فلم يكن لها أي سيادة نقدية لأن الخزانة الفرنسية تمارس سيطرة فعلية على المعروض النقدي بسبب الارتباط بين الفرنك الفرنسي وفرنك CFA. تضم منطقة فرنك CFA 12 مستعمرة فرنسية سابقة في إفريقيا وتمتد على مساحة 965000 ميل مربع ، أي ما يقرب من 80 بالمائة من الهند. علاوة على ذلك ، كان ماكرون الزعيم الأوروبي الوحيد الذي ذهب لحضور جنازة الرئيس التشادي الراحل إدريس ديبي ، الذي قُتل أثناء قتاله للمتمردين

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية الدفاعية الفرنسية في منطقة الساحل

يمكن القول إن منطقة الساحل بالنسبة لفرنسا هي أفغانستان بالنسبة للولايات المتحدة. من الواضح أن هناك اختلافات كثيرة ، لكن كلا البلدين منخرط في حملة عسكرية طويلة الأمد ومكلفة لمحاربة المتطرفين في محاولة لتجنب أي أعمال إرهابية تزعزع استقرار منطقة بأكملها: غرب إفريقيا بالنسبة لفرنسا وآسيا الوسطى للولايات المتحدة، وفي كلتا الحالتين ، وعلى الرغم من ضرورة المهمة ، فقد أصبحت هذه التدخلات لا تحظى بشعبية على الصعيدين المحلي والإقليمي أيضًا ، في كلتا الحالتين ، كان يبدو حتى وقت قريب أن هذه كانت "حروبًا أبدية" غير معلنة ، لن يتمكنوا من تخليص أنفسهم مع دعم الحلفاء المحليين دون التعرض لخطر عدم الاستقرار السياسي الإقليمي ، فضلاً عن خطر الإرهاب في بلدهم أو تمثيلاتهم السيادية في جميع أنحاء العالم

يأتي ذلك بعد عام واحد فقط من زيادة فرنسا لقواتها وبعد نجاحات عديدة على الأرض ، خاصة في "منطقة الحدود الثلاثية" الحساسة بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو. وتشمل هذه الاستهداف الناجح لقادة رفيعي المستوى في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب ، وهو ما يمثل تهديدًا داخليًا مباشرًا لفرنسا. كما تعد المنطقة أرضًا خصبة لمنتسبي داعش ، والتي تمثل نفس المخاطر. لهذا السبب تفضل فرنسا التركيز على مهام مكافحة الإرهاب ، بينما تتحمل دول الساحل الخمس الكبرى مسؤوليات أكبر.

دعا وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان ، الذي شغل سابقًا منصب وزير الدفاع ويعرف ملف الساحل جيدًا ، إلى مزيد من المشاركة الدبلوماسية والسياسية ، فضلاً عن نهج أكثر تركيزًا على التنمية. تتمثل المخاطر الرئيسية لفرنسا في الروابط بين المتمردين في منطقة الساحل وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب أو داعش. مع الفوضى الحالية في ليبيا والوضع الصعب مع الجزائر ، هناك شعور بالضعف ليس بمصالح باريس في مستعمراتها السابقة فقط، ولكن داخل فرنسا أيضاً

هذا النهج الجديد هو ، في جوهره ، تحرك نحو الصراع وآليات حله في منطقة "الساحل". بناءً على النجاحات العسكرية الأخيرة ، تريد فرنسا من دول الساحل تعزيز مناهجها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لإنهاء الأرض الخصبة للتطرف التي يمكن أن تغذى صفوف الجماعات المتمردة. لتحقيق ذلك ، يجب أن تكون دول الساحل قادرة على استعادة السيطرة الكاملة على أراضيها والوصول إلى الاستقرار السياسي. هنا يبدو

التحدى الأصعب ، كما ذكرنا حيث يعنى استيلاء القوات المسلحة في مالى , العام الماضي, على السلطة أنه لا يزال هناك الكثير من الهشاشة السياسية في دول الساحل. كما أنهم يفتقرون إلى القدرات العسكرية وغير قادرين على مواجهة الجماعات المتمردة المختلفة بشكل فعال.

وهذا هو السبب أيضًا في أنه ليس من المفاجئ أن يشجع العديد من المحللين الفرنسيين الآن مناقشات مباشرة مع المتمردين المختلفين ، خاصة وأن الوضع قد ساء وفقد الدعم الشعبي. لا تزال القيادة الفرنسية تعارض علناً مثل هذه الخطوة. ومع ذلك ، سيكون هذا مماثل تماماً لمفاوضات الإدارة الأمريكية السابقة مع طالبان حيث تحاول أيضًا تقديم الدعم لدول في آسيا الوسطى لتجنب أي تداعيات أو عدم استقرار. إن ضعف دول المنطقة وحكمها السيئ وعدم قدرتها على السيطرة على البلاد هو الذي أدى إلى هذه النتيجة.

في أفغانستان ، كما هو الحال في منطقة الساحل (ومالي على وجه التحديد) ، يبدو أنه لم يتم فعل الكثير على الجبهة السياسية. لذلك ، ونظرًا لأن التكاليف الإنسانية والمالية أصبحت باهظة للغاية بالنسبة لكلا البلدين ، فهناك دعوة متزايدة للمشاركة بين القيادات السياسية المحلية والمتمردين. هذه مهمة صعبة ويجب أن تكون هناك شروط مسبقة من جانب الدولة ، بما في ذلك العودة إلى السيطرة الكاملة على جميع الأراضي. ومن خلال الالتزام بالحفاظ على نفس المستوى من القوات في الساحل ، أرسل ماكرون الأسبوع الماضي إشارة تعارض هذا النهج.

على أي حال ، لن يكون هذا النهج التفاوضي ناجحًا إلا لفرنسا والولايات المتحدة على حد سواء إذا كان التقييم القائل بأن حركات التمرد محلية في مطالبها وليس لها أهداف دولية أو توسعية صحيحًا ، وكانت الدول قادرة على الحفاظ على سيطرتها الكاملة. وهذا يعني تقليل مخاطر الأعمال الإرهابية. ومع ذلك ، في حالة الانهيار الكامل للدولة في المنطقة مما يمنح السيطرة الكاملة للجماعات المتطرفة ، ستكون هناك عواقب صعبة – إن لم تكن مروعة – على السكان المحليين والقوى السياسية المعارضة لهم. وقد يؤدي ذلك إلى أن تصبح منطقة غرب إفريقيا بأكملها منطقة محرمة شديدة الخطورة ، مما يثير مجموعة أخرى من الأسئلة المتعلقة بالمسؤولية الإنسانية الدولية.

الرأي العام لوزارة الدفاع الفرنسية هو عكس ذلك تمامًا أن هذه المجموعات تهدف إلى السيطرة على مناطق بأكملها في منطقة الساحل وفرض قوانينها على السكان المحليين ، مع إنشاء قواعد لتوسعات أكبر, من

المحتمل أن تكون هذه منطقة خطر أخرى على غرار الرقة في سوريا ، والتي يمكن أن تهدد غرب وشمال إفريقيا بأكملها ، وأوروبا أيضًا. هذا هو السبب في أن ماكرون ، على الرغم من توقعات معظم المحللين ، لم يؤيد المفاوضات مع المتمردين أو التخفيض الفوري في مستويات القوات. النزاعات بين الجماعات المتمردة هي فرصة أخرى محتملة للقوات العسكرية يمكن استغلالها.

بالنسبة لفرنسا ، سيكون النجاح قصير المدى هو كسر الروابط بين المتمردين في منطقة الساحل وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب أو داعش ، والتي تشكل تهديدًا أكبر محليًا ويمكن أن تكون قناة لتسليح وتمويل الإرهابيين. تدرك باريس أن هذا من شأنه تجنب التلاعب المحتمل ، خاصة أنه لا تزال هناك مناطق من عدم الاستقرار في شمال إفريقيا.

في الوقت الحالي ، مع سعيها لجلب المزيد من المشاركة الدولية ، يرجح أن تتعاون الدبلوماسية الفرنسية مع وزير الخارجية الأمريكي الجديد أنتوني بلينكين في محاولة لتأمين تفويض ودعم أوسع للأمم المتحدة. وبينما لا يزال نزاع الساحل ، مثل أفغانستان ، يتطلب جهودًا طويلة الأمد ،يبقى السؤال المهم هو أي البلدان تدعم ، إن لم تكن تشجع ، المتمردين في أعمالهم العنيفة. هؤلاء يجب أن تكون مواجهتهم أولوية

شكل وصول ايمانويل ماكرون إلى سدة الحكم في فرنسا زلزالا سياسيا أعاد تركيب المشهد السياسي عامة في داخل فرنسا وخارجها فالقوة الخامسة في العالم تعرف تغييرات كبيرة في البنية الدولة وفي توجهاتها العامة بعد انتصار شعبوية لبرالية في الانتخابات فالانتصار ماكرون في انتخابات الرئاسة الأخيرة يشكل لقيم العولمة والخرية الاقتصادية والدفاع عن مشروع الاتحاد الأوروربي لكن يبقى التحدي الأمني حاضرا بقوة وأحد أهم الأولويات بالنسبة لساكن الإليزيه والذي طالما وعد ماكرون انتبيه بمواجهة الإرهاب من خلال منظومة متكاملة تخص الداخل والخارج وتهتم بمحاور أمنية عسكرية وسياسية.

يهدف الرئيس الفرنسي ماكرون إلى توطيد الحضور الأمني لفرنسا في الساحل فهو يدرك تماما أن التدخلات العسكرية لفنسا في الساحل في حاجة إلى تنسيق ودعم من أطراف أوروبية وهنا يأتي سعيه إلى سياسة دفاعية أوروبية مشتركة تقودها فرنسا بالتعاون مع ألمانيا وأطراف متوسطية من

خلال توحيد وجودة مكافحة الإرهاب وذلك بالتعاون مع أطراف إقليمية من خلال الاهتمام بالمغرب والجزائر باعتبارهما دولتين محوريتين في المنطقة وقادرتين على المساعدة عسكريا وأمنيا ومعلومتيا[1]

هذا الأمر دفع ب " محمد الطاهر" للمطالبة بالاستقلال اين قام بأول تمرد ضد الحكومة المركاية التي يراسها" ماديبو كايتا " في مالى اين حاول تطبيق النظام الشيوعي والقضاء على الهوية المحلية لكنه قوبل بالقمع وباء بالفشل 23 . لتبقى الأوضاع السياسية على هدوئها إلى غاية 1999 اين عاودت فكرة الانفصال تعاود التوارق من جديد خصوصا توارق مالي والنيجر، ويمكن ارجاع اسباب هذا التمرد الى ما يلي: [2]

غياب هيئة موحدة ممثلة للمجتمع الترقي في طاولة المفاوضات او حتى فوق ارضية القتال ما أفقدها شرعيتها. وتشتت القوى التارقية لدخولها في جبهات قتال عديدة خصوصا ضد الإثنيات الأخرى.

حرمان التوارق من بعض حقوقهم الجغرافية من قبل المستعمر الفرنسي (قضية الحدود و حرمانهم من قيام دولة التوارق). : التدخل الليبي في الشؤون الداخلية النيجرية رغبة في استمالة القبائل التارقية لزعزعة الاستقرار في البلاد، اين لعبت ليبيا دورا سياسيا خلال فترات التمرد خصوصا في سنوات 1990 و 1997 اين قامت باحتضان التوارق وتجهيز معسكرات التدريب. : موجة الجفاف التي ضربت منطقة الساحل الأفريقي.[3]

وهكذا توالت أحداث التمرد في مالي وصولا لتمرد 2006، أين تم التوصل إلى اتفاق صلح بين التوارق والحكومة المالية برعاية جزائرية، مقابل تحقيق المطالب التوارقية الا مطلب الاستقلال. ومن أبرز بنود هذا الاتفاق، قيام الدولة مع انشاء عدة برامج تنموية في المناطق التي يقطنها الطوارق كونها تعاني تهميشا مع اشراك بعض العناصر التابعة للحركة المسلحة المتمردة مع القوات المالية في

[1] يونس فلاح، مرجع سابق.

[2] روبرت ي روتبيرغ،" الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية الثقافة العالمية"، (مارس 2003). احمد طالب ابصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة، جامعة 24الجزائر 2010)، 41.

[3] ميلاد الحارثي، "دولة مالي بين الديمقراطية وخيارات الانفصال والتدويل او الإعلان عن دولة الطوارق" المجلة الافريقية للعلوم السياسية (2012).

الحفاظ على الأمن في المناطق التي شهدت اعمال عنف 25. وشهدت الفترة التي تلت أخر اتفاقية من هذا النوع في عام 2009 استقرارا نسبيا حتى اندلاع تمزد جديد في جانفي 2012.

يكمن الهدف الإستراتيجي لهذه التدخلات الاستراتيجية لدحر الإرهاب الذي يضرب أطنابه على الأرض الفرنسية ويهدد مصالحها الاستراتيجية في إفريقيا حيث تتواجد ابرز الشركات الفرنسية وتقطن استثمارها التي تدر على الاقتصاد الفرنسي ثروات كبيرة يبقى نجاح هذه المقاربة الجديدة لماكرون بالساحل رهينا بالتوافق الفرنسي مع باقي الأطراف كذلك مواجهة منابع المتطرفة فب افريقيا ليبيا، الصومال، نيجيريا[1]

المطلب الأول: التدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل في عهد ماكرون وتداعياته على دول المنطقة

يعود المسار العسكري الفرنسي الحالي في منطقة الساحل إلى عام 2013 والذي جاء استجابة لنداء من الحكومة المالية، أين أطلقت فرنسا عملية سيرفال Serval Operation ، وتدخلت عسكريا لوقف ما كان يعتقد أنه هجوم جهادي وشيك على العاصمة باماكو، وبناء على طلب الحكومات في المنطقة بقي التواجد الفرنسي منذ ذلك الوقت وتحولت عملية سيرفال التي ركزت على مالي إلى عملية برخان الأكبر larger Operation Barkhane مع التركيز على دول متعددة ولكن لا تزال عمليات النهب الجهادية، ويبلغ عدد القوات الفرنسية حوالي500 ألف جندي، عملت بشكل أساسي في مالي وبوركينا فاسو والنيجر مع قاعدة رئيسية في نجامينا في تشاد ولكن مع قواعد أصغر في أماكن أخرى[2].

أهداف عملية برخان العسكرية متمثلة في مكافحة فرنسا للارهاب في منطقة الساحل الافريقي من خلال القضاء على بارونات تهريب السلاح في منطقة الساحل الافريقي مع قطع الطريق لتهريب المهاجرين الغير الشرعين خاصة ان عملية برخان العسكرية جاءت نتيجة انتشار الجماعات السلحة اعطى المبرر لتدخلات الخارجية

[1] يونس فلاح، مرجع سابق

[2] John Campbell, French President Macron Expands on Sahel Drawdown Plan, July 14, 2021, https://www.cfr.org/blog/french-president-macron-expands-sahel-drawdown-plan

مبررات فرنسا وحقيقة التدخل العسكري في الساحل الافريقي هو الدفاع الشرعي الجماعي بموجب المادة 51 التدخل من قبل الامم المتحدة وترخيص للدول الاخرى بذلك موافقة الحكومة الشرعية المالية على التدخل العسكري الفرنسي

في الحقيقة اساسه الحفاظ على الاهداف الغربية في الهيمنة ومن هنا يتبين لنا التدخل العسكري الفرنسي تقف وراءه المصالح الجيوسياسية والجيواقتصادية

اخذت الانعكاسات الامنية والعسكرية جراء التدخل الفرنسي في اطار العملتين العسكرتين عملية سرفال وعملية برخان تمثلت الاولى في تفشي الجريمة المنظمة مع انتشار جميع انواع الاسلحة الخفيفة والثقيلة بفعل تدخل حلف الناتو وعودة مقاتلين بعد انهيار نظام القذافي اما الصورة الثانية تنامي ظاهرة الهجرة الغير الشرعية وانتشار الامراض والاوبئة فضلا عن زيادة الهجمات الانتحارية ومنه نستنتج انه عمل التدخل الفرنسي في مالي عبر عملياته العسكرية سرفال وبالاخص برخان على تأزم الوضع الامني في مالي وزيادة تفاقمه بدلا من اعادة الاستقرار

التدخل العسكري الفرنسي في السا حل الافريقي ما هو الا دلالة واستمرار وامتداد الهيمنة الفرنسية على افريقيا وممارسة الوصاية ذات الابعاد الاستعمارية بالمنطقة وسياسة فرنسا مهمة لاتزال حاضرة بقوة

بالنسبة لمالي اذا اردات ايجاد حل لازمتها والخروج من الوضع المتردي التي تعاني منه ومن المعضلات الامنية والتهديدات التي تواجه عليها اذ تبحث من الداخل لفك هذا الترابط التقليدي مع فرنسا وتحقيق الاستقلال السياسي الذي لايزال هشا لغياب استقلالية في اتخاذ القرار فضلا عن الاستقلالية الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: تقييم السياسة الخارجية الفرنسية في الساحل الإفريقي في عهد ماكرون

في ظل التنافس الدولي وفي القارة الإفريقية عامة ومنطقة الساحل خاصة سعت الدول الكبرى خاصة فرنسا إلى إعادة نبء علاقاتها مع دول المنطقة حفاظا على مكانتها ونفوذها في مستعمراتها القديمة وذلك باعتماد على آليات جديدة ومتجسدة في دعم التنمية باعتبارها الوسيلة السلمية لحل الأزمات المستعصية وتحقيق السلم في المنطقة في معالجة المشاكل الأمنية والسياسية في المنطقة

[1] سميةصحراوي التدخل الفرنسي في مالي بعد 2012 المجلة الجزائرية للدراسة السياسية المجلد 8العدد2 تاريخ النشر 16ديسمبر 2021 ص 477 480

الساحل وهل استطاعت السياسة الفرنسية الخارجية خلال تدخلها العسكري في معظم دول الساحل الإفريقي من تحقيق الاستقرار الأمني قي البنية أم زاد من تفاقم الأوضاع السياسية و الاقتصادية والأمنية والاجتماعية في الساحل الافريقي.[1]

لقد كانت الاستراتيجية الفرنسية تتمثل في صد الجهاديين للسماح لدول المنطقة بتطوير القدرة على الدفاع عن نفسها، وكلما طالت مدة بقائهم سعى الفرنسيون إلى تدويل مشاركتهم من خلال السعي إلى مشاركة دول الاتحاد الأوروبي الأخرى ضمن قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مالي، والتأكيد على أن القيادة يجب أن تتخذ من قبل الحكومات الأفريقية، وقد دعمت إدارات واشنطن المتعاقبة النهج الفرنسي وقدمت المساعدة اللوجستية، إلا أن الاستراتيجية الفرنسية لم تكن ناجحة، حيث يبدو أن الجماعات الجهادية تنتقل من قوة إلى أكثر قوة، ففي عام 2021 أصبح التهديد الجهادي أكثر اتساعا مما كان عليه في عام 2013 مما تسبب في القلق حتى في ساحل العاج والسنغال ضمن الإدراك المتأخر أن الوجود العسكري الفرنسي كان صغيرا جدا في منطقة شاسعة بحيث لا يمكن أن ان يحدث فارقا، كما الحكومات التي يدعمها الفرنسيون تدار إلى حد كبير من قبل نخب معزولة عن السكان الذين تحكمهم ظاهريا مما أدى إلى محاولات انقلابية بما في ذلك محاولتان ناجحتان في مالي سنة 2020[2].

لم يؤدي النهج الفرنسي إلى استئصال الأزمة الأمنية في الساحل بل إنها تستمر لتشمل مناطق جديدة ما أدى إلى تنامي السخط الشعبي من حكومات المنطقة وبدا ذلك جليا في اضطرابات قادت إلى إنقلاب في الي ورأى أنه يجب على فرنسا إعطاء الأولوية لمعالجة أزمة الحكم في منطقة الساحل عبر تشجيع دول الساحل على الإنخراط في حوار ليس فقط مع سكان الريف بل أيضا المسلحين إضافة إلى تقديم خدمات اجتماعية واعتماد إصلاحات مالية ووفق التقرير استراتيجية استقرار في الساحل بقيادة فرنسا تعثرت وسط تصاعد أعمال القتل الطائفي وأنشطة متشددين فضلا عن تآكل ثقة الشعوب في المنطقة الهدف من ذلك الإستراتيجية بالأساس هو تهدئة المنطقة من خلال استثمارات

[1] زهيرة مزارة، السياسة الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي بين القطيعة والإستمرارية، الاتحاد للدراسات الاجتماعية والإنسانية قسم العلوم الاقتصادية والقانون، العدد 18 جوان 2017، ص 259

[2] John Campbell, op cit.

واسعة النطاق في مجالات الأمن والتنمية لكنها في الغالب لم تفي بمثل هذه الوعود وبدلا عن ذلك فإنها تركز بشكل متزايد على العمليات الفرنسية التي تهدف إلى هزيمة الجهاديين العسكريين.

لقد رأت الحكومات الفرنسية المتعاقبة أن تأثيرها على الحكومات الأفريقية الناطقة بالفرنسية هو بمثابة دفعة لموقفها الدولي، ومع ذلك فإن تلك الروابط التاريخية بين فرنسا ومنطقة الساحل الناطقة بالفرنسية قد تآكلت بشكل واضح منذ عام 2013 ، على الأقل جزئيا بسبب عدم نجاح الجيش الفرنسي في مكافحة الإرهاب الجهادي في المنطقة. ويرى النقاد الأفارقة لحكوماتهم التعاون مع فرنسا على أنه "استعماري جديد" ويتهمون الجيش الفرنسي بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ، تشمل في الغالب عمليات القصف خاصة[1].

وقد فاقمت كورونا هذا الوضع فالجائحة عرقلت عمليات قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، كما أن استراتيجية ماكرون الهادفة إلى تقليص التواجد الفرنسي في منطقة الساحل مع دمج المزيد من القوات الاوربية مع وجود عسكري فرنسي قليل و المعاد تنظيمه وتقليصه المعزز بالدعم الدولي أن يحد من الجهاد في غياب إصلاح الحكم في الدول الواقعة تحت الحصار، فالدول الفرنكوفونية في المنطقة ضعيفة وتزداد ضعفا ومن الصعب عدم استنتاج أن الانسحاب الفرنسي سيعجل الهيمنة الجهادية على أجزاء كبيرة من منطقة الساحل مع استمرار زيادة عدم الاستقرار الذي سيهدد المصالح الغربية ككل وليس الفرنسية فقط.

ان تقييم السياسة الفرنسية اتجاه الساحل الافريقي تستهدف نجاحات واخفاقات

حيث ان فرنسا نجحت لضمان البقاء التعبية التاريخية والسياسية لها في دول الش

ساحل الافريقي من خلال غرس روح فروكوفونية نستطيع القول بروز نخب سياسية تدين بولاء لفرنسا

الحفاظ على وجودها التاريخي ونفوذها المهدد سعت فرنسا لبناء شركات تجارية وتقديم مساعدات لدول افريقيا عدة نجاحات اقتصادية حيث تجني شركة ارفال الفرنسية متخصصة في الطاقة النووية والتنقيب حول اليورانيوم 15بالمئة كما رصيد الاستثمارات مباشرة زدات بنسبة كبيرة حققت

---

[1] Ibid

فرنسا من خلال استراتيجيتها لمكافحة الارهاب في الساحل الافريقي الى تقليص ادوار اخرى لاغنى عنها في تنازلات الساحل في مقدمتها الجزائر[1]

نجح الموقف الفرنسي في تعميم تهديد الارهاب وجاء في سياقه من الاحداث فقد بات الارهاب الساحلي لا يستهدف فرنسا ودول الجوار بل مجموعات الدول باسرها مما يوفر غطاء شرعيا وضروريالعملية التدخل العسكري في المنطقة في حربها على الارهاب باستلاء على المدن الهامة

واجهت سياسة فرنسا العديد من التحديات الى اخفاق في سياستها الول لم يتطور صناع القرار سياسات واضحة للرد على حضور المتزايد للقوى بافريقيا كما تحتاج فرنسا الى استثمارات اجنبية مباشرة في البنية التحتية التي لم تعد تحمل عبئها لوحدها كما فرنسا لم تملك امكانيات التصدي لنفوذ امريكا المتزايد فتحاول امريكا تغيير مفاهيم جيواستراتيجية فالساحل الافريقي[2]

الخلاصة والاستنتاجات:

نستنتج أن سياسة ماكرون الجديدة في الساحل الإفريقي اعتمدت على إضعاف الطابع الأمني والاقتصادي على معظم مبادراتها لدول المنطقة أن تسعى كنظيرتها من الدول للحفاظ على أمنها من هذا المنطلق يمكن فهم السياسة خارجية اتجاه منطقة الساحل فحسب الطرح الواقعي تسعى كل دولة لتحقيق مصلحتها الأمنية بغية في سلم تفاعلات الفسق الدولي ما يكسبها مزيد من القوة إضافة لتحقيقها الأمني الإنساني تسعى لتحقيق أمنها الاقتصادي طريق علاقتها الاقتصادية وإبرامها للعديد من الاتفاقيات والاستثمارات مع دول المنطقة إذ أقدمت العديد الشركات الفرنسية على افتتاح فروع في الساحل الإفريقي والدخول في شراكات ما يضمن الانتشار السريع والواسع للسلع الفرنسية.

ومع ذلك في مالي ومنطقة الساحل بأكملها لم تتمكن فرنسا من التعامل مع مشكلة الإرهاب الجهادي بشكل فعال.

وعلى ضوء ما درسنا نستخلص مايلي

[1] ميلا بول وفنسونداراك،السياسة الفرنسية في القارة الافريقية ،الجريدة العربية اليومية ،ع 92449، 18\06\2013ص6

[2] جميلة علاق ، الاستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل ،مجلة العلوم الاجتماعية ،عدد 332، 201

اعتمدت السياسة الفرنسية تواجه الساحا الافريقي على متغيرين الامت والمصلحة فتعتبر ان اللامن والجريمة المنظمة والهجرة الغير السرعية يهدد مباشرة على الامن القومي الفرنسي وتعتمد في ذلك على العامل العشكري تعد منطقة الساحل الافريقي منطقة استراتيجية ذات اهمية للنظر لموقعها الجغرافي الذي يمتد الى المحيط الاطلسي غربا الى البحر الاحر شرقااضافة الى الثروات المعدنية والموارد في السياسة الخارجية اتجاه الساحل الافريقي عن اهمية ثقافية بترسيخ القيم الفرنسية بالاضافة الى الهيمنة السياسية من خلال تجمع سياسي فرنكوفوني في الساحل تعمل فرنسا بتعزيز وحماية مصالحها الاستراتيجية خاصة في ظل منافسة كالصين والولايات المتحدة وهذا مايفسر التدخلات الفرنسية في الساحل الافريقي خاصة في تدخلاتها تحت حجة مكافحة الارهاب بالرغم من اهمية الجيواستراتيجية في منطقة خاصة ان المنطقة تشهد تغييرات تشكل تهديدات على دول الجوار مثل المغرب والجغرب فلابد لدول المغرب العربي ان تكون مساهمة في اطار السياسة القومية العربية الشاملة

يمكن القول ان فرنسا حددت مجموعة من المصالح الاساسية في الساحل الافريقي حيث تشعبت هذه المصالح بين مصالح اقتصادية وسياسية ومصالح استراتيجية

حيث سعت فرنسا البحث عن اسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة وعن موارد ومواد اولية لتنمية الصناعات الفرنسية اذ تعاني فرنسا نقصا في هذه المواد وبالتالي اصبحت مضطرة لاستكمال هذا النقص من خارج حدودها للحفاظ على صناعتها الوطنية لقد كانت فرنسا في مرحلة الثمانينات تعتمد بشكل كبير على دول افريقيا خاصة الغابون والنيجر وساحل العاج وتشاد ففرنسا لاتزال اكبر مستثمر في الساحل العاج تعتمد فرنسا على اليورانيوم متواجد في النيجر بشكل كبير اذ تعتمد على حوالي 75بالمئة من الكهرباء من احتياجتها على الطاقة النووية

وبالتالي يعد العامل الاقتصادي جذب مهم للمصالح الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي فالمنطقة الى جانب ثروتها النفطية المكتشفة خلال السنوات الاخيرة بالثروة المعدنية مثل الذهب واليورانيوم والفوسفات

المصالح السياسية والاستراتيجية لفرنسا فهي تسعى للحفاظ على نفوذها الاستراتيجي في منظمة الدول الافريقية الفروكوفونية كونها تعد مستعمرات سابقة لها وذلك في ظل تصاعد تنافس على المنطقة بين فرنسا والولايات المتحدة الامريكية وظهور قوة منافسة خاصة الصين التي تنظر الى القارة الافريقية من منظور استراتيجي

نستخلص بان منطقة تعد من اهم الدوائر الجيوستراتيجية ضمن السياسة الخارجية الفرنسبة اذ تسعى فرنسا كغيرها من القوى الدولية لاستحواذ على قدر ممكن من الموارد الطاقوية والاستراتيجية على اساسا الاحقية الفرنسية لاستغلال ثروات المنطقة

حيث ان فرنسا من منظور سياستها البرغماتية في الساحل لكنها اصطدمت بواقع اخير هو جملة من التهديدات اللامنية في منطقة الساحل الافريقي

الخاتمة

تعد منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق الجيوستراتيجية تسعى فرنسا كغيرها من القوى الدولية لاستحواذ على قدر ممكن من الموارد الطاقوية والإستراتيجية.

فإن أبعاد وأهداف فرنسا تسعى إلى استرجاع والسيطرة على مستعمراتها السابقة وحتى تضمن التواجد العسكري في منطقة الساحل خاصة وأن فرنسا لا تقدم شيئا دون مقابل فالبرغم من قروضها النفعية وإعاناتها المجانية وبرامجها التنموية للرفع من المستوى المعيشي في دول الساحل إلا أنها تسعى في صميم أهدافها لبناء نخبة سياسية موالية تتوافق وتوجهاتها في المنطقة.

خاصة أن الرئيس ماكرون يسعى للتأقلم مع تطور النظام الدولي في سياق إعادة تشكيله ويحاول الحفاظ على موقع فرنسا وأوروبا فيه وعلى الرغم من امتلاكها السلاح النووي والفيتو في مجلس الأمن تكشف أن تأثيرها من دول الإتحاد الأوروبي والحليف الألماني ليس كبيرا كما يعلم بع الساسة الفرنسيون.

يمكن القول أن الإستراتيجية التي تقودها فرنسا في الساحل الإفريقي تمر حاليا بمنعطف حرج فمشاعر دول الساحل واتساع نطاقه الجغرافي تتطلب نهجا أكثر دقة فالنهج الفرنسي الحالي لم يؤدي إلى استئصال الأزمة الأمنية في الساحل بل أنها تستمر في التوسع لتشمل مناطق جديدة وذلك جليا من خلال اضطرابات السابقة في مالي.

يجب على فرنسا وحلفائها إعطاء الأولوية لمعالجة أزمة الحكم في المنطقة عبر تشجيع دول الساحل على الانخراط في الحوار والاعتماد على الإصلاحات المالية.

تعمل فرنسا على تحقيق مصالحها في منطقة الساحل من خلال اضفاء الطابع الامني والاقتصادي على معظم مبادرتها لدل المنطقة سنستنتج ان سياسة فرنسا سياسية برغماتية خادمة لمصالحها بالدرجة الاولى ففرنسا لا تقدم شيئا دون مقابل بالرغم من قروضها النفعية واعانتها المجانية الا انها تسعى في صميم اهدافها في بناء نخبة سياسية موالية تتوافق وتوجهاتها في المنطقة ونقترح حلول من اجل اخراج منطقة الساحل الافريقي من دائرة الازمات والهيمنة نتيجة تدخلات الاجنبية في شتى الوسائل العسكرية والإقتصادية عن طريق محاولة القضاء على ظواهر الفساد والتهميش مثل ما

خاتمة

حدث في شمال مالي عن طريق نشر ثقافة التنمية الفكري والوعي السياسي ونبذ التطرف وكل مظاهر العنف والعنصرية

ايجاد حلول سلمية عن طريق المفاوضات تقديم مبادرات محلية خصوصا تلك المتعلقة بمكافحة الارهاب عبر تثمين الجهود الاقليمية

ضرورة السير قدما في تفعيل وحدة الساحل الافريقي عن طريق اتفاقيات وصفقات تجارية ومعاملات اقتصادية في اطار تعاون وتبادل الخبرات ما يخلق نوع من الارادة السياسية بين قادة المنطقة نحو توطيد علاقات افريقية بدل

يهدف التواجد الفرنسي في الساحل الإفريقي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المباشرة التي تقوم بالإعلان عنها في مختلف المناسبات الدولية والإقليمية ... وإلى أهداف أخرى غير مباشرة والتي لم تصرح بها علنا إلا أنه يمكن استنتاجها من وراء مجموعة من الاعتبارات أساسها الأهمية الإستراتيجية التي تتميز بها منطقة الساحل الإفريقي، فالهدف الأول والأساسي الذي يجعل من فرنسا تتواجد في منطقة الساحل الافريقي هو الوصول إلى الموارد الأولية الإستراتيجية من نفط و يورانيوم، و منح فرص للشركات متعددة الجنسيات الفرنسية مثل شركة "توتال" كما أن الاستثمارات الفرنسية لا تغطي فقط مجال المعادن والمحروقات بل تتعدى لمجالات عديدة، فقد تمكنت فرنسا من تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة الافريقية من خلال العديد من الآليات كما لها استثمارات في مختلف القطاعات.

وتهدف فرنسا في سياستها الخارجية للحفاظ على دورها الريادي في الساحة الدولية، وتسعى في الوقت الحالي إلى احتواء النفوذ الأمريكي وخاصة الصيني في منطقة الساحل الإفريقي، وزيادة على ذلك الحفاظ على القواعد العسكرية المنتشرة على طول منطقة الساحل الإفريقي، كما تهدف فرنسا إلى تأمين مصادر رخيصة للمواد الخام وضمان سوق رائجة لتصريف المنتجات الصناعية، إضافة لمشاريع مثل شراء شركات المياه والكهرباء والهواتف في السنغال والنفط في

الكونغو

خاتمة

الساحل الأفريقي محط اهتمام القوى الإقليمية والدولية، حيث إن هذه المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً يمكن أن تشكل مكاناً للإرهابيين الفارين من الدول الأخرى، وهو ما مكَّن التنظيمات المتطرفة من الاستفادة من انعدام الأمن فيها.

وتضم هذه المنطقة دول (السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينافاسو، تشاد، السودان، ونيجيريا)، كما أنها أخذت معنى جيوسياسياً بإضافة دول شمال أفريقيا إليها.

وقد كشفت الأزمة في مالي بعد انقلاب الجيش على نظام الرئيس المالي "أمادو توماني" في عام 2012، عن عدم نجاح الآليات المحلية والبرامج الدولية في معالجة تحديات الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي، حيث تعاني ضعف التنسيق بين الفاعلين، بما لا يضمن الأمن في هذه المنطقة.

وفي هذا الإطار، تأتي الدراسة الصادرة عن المعهد الهولندي للعلاقات الدولية بعنوان: "التعامل مع الأزمة وعدم الاستقرار الكامل: كيف يتم تحقيق مزيد من الاستقرار في منطقة الساحل؟"، حيث أوضح خلالها Grégory Chauzal، باحث في المعهد الهولندي للعلاقات الدولية، أهم المشكلات التي تواجه منطقة الساحل الأفريقي، كما عرض رؤية نقدية للاستراتيجيات والمبادرات القائمة في المنطقة،

يشير الباحث إلى أن برامج التنمية والأمن في منطقة الساحل، كانت مُحاطة بالكثير من التحديات والإشكاليات، بعضها كان نتيجة ضعف التنسيق بين الفاعلين الدوليين أنفسهم من ناحية، وبين الفاعلين الدوليين والشركاء المحليين من ناحية أخرى. وعلى المستوى المحلي، ثمة عراقيل من شأنها أن تؤثر على فعالية هذه البرامج، ومنها ما يلي:

1- ضعف المؤسسات السياسية: إذ تعاني المجتمعات في دول الساحل (مثل موريتانيا ومالي) غياب التوافق، وضعف الآليات المتبعة لمأسسة عملية الحوار السياسي أو منع الانهيار الأمني. وهناك برلمانات ضعيفة، وهيئات قضائية متنازعة، ما يؤدي إلى عدم وجود فاعلين بالداخل تعتمد عليهم المنظمات والقوى الدولية من أجل تنفيذ البرامج التنموية والأمنية.

خاتمة

2- فشل اللامركزية: حيث تعمل الحكومات المركزية في منطقة الساحل على تهميش المناطق النائية، سواء سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، ما يؤدى إلى تنامي الشعور بعدم الثقة والإحباط تجاه الحكومة المركزية، وبالتالي يفقدها جزءاً من نفوذها في هذه المناطق، كما يؤثر بالسلب على شرعيتها كفاعل موثوق به في عيون المجتمع الدولي.

3- ضعف دور الدولة: ففي بعض المناطق مثل شمال مالي والنيجر، فرضت الجماعات المسلحة نفسها كمقدم للخدمات الاجتماعية والمساعدات الاقتصادية. وتظل الدولة المركزية ضعيفة في مواجهة هذه "الدويلات المتصارعة" التي تمتلك القدرات المالية والقوة لجذب الأفراد إليها خاصةً الشباب.

4- الفساد: في ظل اختلاس الأموال العامة والمساعدات الخارجية من قِبل الحكومات المركزية والمحلية على حد سواء بمنطقة الساحل، فإن الفساد يؤدي إلى إضعاف الإجراءات المتخذة من قِبل الشركاء والفاعليين الخارجيين في مكافحة التطرف، كما أنه يعمق الفجوة في العلاقة بين الدولة والمجتمع.

5- انتشار الأنشطة غير المشروعة نتيجة عدم الاستقرار: يُقدر حجم هذه الأنشطة غير المشروعة بنحو 3.8 مليار دولار سنوياً في منطقة الساحل، وتتمثل أبرزها في الإتجار بالبشر، كما يمكن أن يحصل الفرد على 750 جنيه إسترليني مقابل الإدلاء بمعلومات ضد بعثات المنظمات الدولية، وأيضاً 1500 جنيه إسترليني مقابل القيام بتفجير لغم وغيرها.

6- عدم فعَّالية التعليم والديموغرافيا كمفتاح لقضايا الاستقرار: تعاني دول منطقة الساحل من فكرة تقليل دور التعليم والديموغرافيا كأدوات فاعلة في تحقيق التنمية والأمن. وهكذا تظل هذه الدول غير قادرة على أداء مهامها الرئيسية، ومن ثم يستمر ضعفها، وتقل شرعيتها، وهو ما يؤدي إلى عدم الاستقرار بها

أن الأزمة في مالي أسفرت عن تدهور الأوضاع في منطقة الساحل الأفريقي، خاصةً نمو الجماعات المسلحة. ومن ثم حاولت دول هذه المنطقة اعتماد مواقف مشتركة لمواجهة التهديد الذي تشكله القاعدة وحلفاؤها في بلاد المغرب العربي، ومن أهم تلك الجهود الآتية

خاتمة

طرحت القوى الدولية العديد من الاستراتيجيات التي تركز على البرامج الأمنية والتنموية لمعالجة عدم الاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي، غير أنه لا توجد استراتيجية واحدة شاملة وفعَّالة،

نشير الى عدد من العناصر الأساسية من أجل التحرك في اتجاه دعم استراتيجيات شاملة وأكثر فعَالية في منطقة الساحل الأفريقي، ومنها الآتي:

1- تحديد منطقة الساحل واختيار الدول "المؤهلة": يجب أن تشمل الاستراتيجيات المستقبلية النطاق الجغرافي للتهديد الأمني من موريتانيا إلى ليبيا، ومن الجزائر في الشمال إلى شواطئ خليج غينيا في الجنوب. وفي الوقت نفسه التعامل مع قضايا متعددة الأوجه ومتنوعة مثل الأمن والتنمية الاقتصادية والتعليم والديموغرافيا.

2- التنسيق بين الجهود الدولية: فعلى الرغم من تأسيس آلية للتنسيق في عام 2013 كأول خطوة ملموسة من أجل تنسيق المساعدات الدولية لمنطقة الساحل الأفريقي، فإنها واجهت إشكالية نتيجة اتجاه حكومات المنطقة لعدم التعاطي معها بدعوى "سيادة الدولة"، وكذلك التخوف من توجيه هذه المساعدات لأجندات سياسية داخلية.

3- توحيد الجهود بين الدول والفاعلين من غير الدول: يبقى تنسيق الجهود مسألة ضرورية، سواء على المستوى الدولي، أو على المستوى المحلي في الساحل الأفريقي، فكل فاعل داخلي له دور في أي استراتيجية، سواء فاعلاً حكومياً أو منظمات المجتمع المدني. ولكن تظل الإشكالية المتعلقة بتنوع الأهداف والأولويات واحدة من أهم الإشكاليات التي تواجه عملية التنسيق.

ختاماً، نؤكد أنه في ظل الإشكاليات الداخلية أو الإقليمية والدولية في منطقة الساحل الأفريقي، لن يتحقق الاستقرار بها على المدى الطويل إلا في الدول التي تمتلك فهماً حقيقياً للتحديات الأمنية والتنموية الداخلية. لذا، فإنه من الأفضل أن يقوم الفاعلون المحليون في دول الساحل بتصميم استراتيجيتهم التي تعالج أسباب عدم الاستقرار، وتحديد أولوياتهم، ومن ثم يستطيع الشركاء الإقليميون والدوليون دعم هذه الأولويات من خلال التنسيق المشترك.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

الرسائل الجامعية:

- إدريس عطية، الإرهاب كمصدر جدي لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة ماستر، جامعة تبسة، دت.
- أسماء سولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية 2010، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011، ص 82
- دليلة نذير، الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي، دراسة حالة مالي (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014-2015 ص 21-22
- روبرت ي روتبيرغ،" الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية الثقافة العالمية"، (مارس 2003). احمد طالب ابصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة، جامعة 24الجزائر ،2010)، 41.
- لعلى بعيو، السياسة الخارجية اتجاه الساحل الإفريقي ، دراسة حالة مالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.
- ياسمين ح، الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2016، ص 44

المجلات:

- خالد بشكيف، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي الإرهاب والجريمة المنظمة، أبحاث قانونية وسياسية، العدد 6 جوان 2018.
- رتيبة برباش، مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 09 ديسمبر 2017.
- زهيرة مزارة، السياسة الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي بين القطيعة والإستمرارية، الاتحاد للدراسات الاجتماعية والإنسانية قسم العلوم الاقتصادية والقانون، العدد 18 جوان 2017.
-

- فاطمة الزهراء بويدة، "التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة سطائر المتوسط (تصدر إلكترونيا) جوان 2016.
- محمد الأمين بن عائشة، الديبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية جانفي 2015.
- ميلاد الحارثي، "دولة مالي بين الديمقراطية وخيارات الانفصال والتدويل او الإعلان عن دولة الطوارق" المجلة الافريقية للعلوم السياسية (2012).

المواقع الإلكترونية:

- أحمد عسكر، أبعاد التحول في السياسة الفرنسية اتجاه منطقة الساحل والصحراء (2013 – 2014)، تاريخ النشر 2016 –2021، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية على الرابط New// http:hacpss ahram.org.eg، تاريخ الدخول: 18 –05– 2022
- سالي، محمد فريد، 2021/09/18 الساحل والصحراء ما بين الإمكانيات اقتصادية وفرص الاستثمار الجاذبة وبين إنتشار ظاهرة الإرهاب تم الاطلاع عليه في 2022/02/23 رابط الموقع www.info.phqrostudies.com
- سمير قلاع الضروس، منطقة الساحل وأهميتها الإستراتيجية، دراسة جيوسياسية المجلة الأكاديمية للعلوم السياسية متحص عليه https://www.ddc.atetv/nos.cents إطلع عليه 2022
- محمد سالم ولد محمد، بين الاستعمار والاستنزاف والاستيلاب، أي مستقبل للنفوذ الفرنسي في إفريقيا، موقع الجزيرة للدراسات، 14 نوفمبر 2021، تاريخ الدخول: 20 –05 2022، http://studies.aljaazeera.net

المراجع باللغة الاجنبية :

- John Campbell, French President Macron Expands on Sahel Drawdown Plan, July 14, 2021, https://www.cfr.org/blog/french-president-macron-expands-sahel-drawdown-plan
- RAJEN HARSHÉ, Macron's Africa Policy: Situating Jihadist threat in Mali and the Sahel region, MAY 16 2022

https://www.orfonline.org/expert-speak/macrons-africa-policy-situating-jihadist-threat-in-mali-and-the-sahel-region/

الفهرس

الفهرس

مقدمة: 4

الفصل الأول: الأهمية الجيو-استرتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي 17

تمهيد: 17

المبحث الأول : الواقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي 18

المطلب الأول: المفهوم الجغرافي والاصطلاحي 20

المطلب الثاني: الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني للساحل 20

المبحث الثاني: المعضلة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي 22

المطلب الأول: الإرهاب في الساحل الإفريقي 29

المطلب الثاني: دولة التوارق 30

الاستنتاجات: 33

الفصل الثاني: المقاربة الأمنية لإيمانويل ماكرون في منطقة الساحل الإفريقي 29

تمهيد: 35

المبحث الأول: مكانة الساحل الإفريقي أو أهميته بالنسبة للسياسة الفرنسية 30

المطلب الأول: السياق التاريخي للتواجد الفرنسي في منطقة الساحل 36

المطلب الثاني: المصالح الفرنسية في منطقة الساحل 37

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية الدفاعية الفرنسية في منطقة الساحل 40

المطلب الأول: التدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل في عهد ماكرون وتداعياته على دول المنطقة 44

الفهرس

المطلب الثاني: تقييم السياسة الخارجية الفرنسية في الساحل الإفريقي في عهد ماكرون 45

الخلاصة والاستنتاجات: 48

خاتمة 42

قائمة المصادر والمراجع..... 57

الفهرس 48